هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة البحرين

كلية الحقوق

دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 31 مايو – 2 يونيو 2021

HA019-C3-R019

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2021

جدول المحتويات

أ. مقدمة 3

ب. بيانات البرنامج 5

ج. ملخص الأحكام 8

د. المعايير والمؤشرات 10

المعيار (1) 10

المعيار (2) 27

المعيار (3) 41

المعيار (4) 51

هـ. الاستنتاج 62

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

*المعيار 1: **برنامج التعلُّم***
*المعيار 2: **كفاءة البرنامج***
*المعيار 3: **المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
*المعيار 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص مختصر عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمٌ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة البحرين
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق/ قسم القانون الخاص
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	–
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
عدد الوحدات*	12 وحدة، بالإضافة إلى وحدة الأطروحة
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
أهداف البرنامج*	1) تزويد المجتمع الخليجي بخريجين ذوي قدرات وخبرات متميزة في البحث واستعمال أدواته.

	2) توظيف مهارات البحث العلمي الرصين وامتلاك أدواته لابتكار الحلول للمشكلات المطروحة في مجال تخصصه بما يسهم في تطوير المجتمع. 3) تكوين باحثين لهم الملكة في البحث المبتكر في جميع فروع التخصص؛ مما يساهم في زيادة فرصة النشر العلمي. 4) تمكين الباحث من اكتساب مهارات التحليل والتفسير والترجيح والاستدلال والنقد ورفع قدرته التنافسية في الانخراط في سوق العمل. 5) خلق البيئة الملائمة للإبداع والابتكار بالجانب المهارى والعلمي في مختلف المجالات التشريعية والفقهية وتمكينه من أن يقود مجموعة.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	1) إيجاد البيئة الملائمة للإبداع والابتكار في العلوم القانونية التي تؤدي إلى الارتقاء بالجانب العلمي والمهني للباحث، وتطوير معارفه القانونية. 2) صقل القدرات العلمية والعملية للباحثين، وتنميتها وتوجيها. 3) تأهيل الباحث لاكتساب مهارات التحليل، والتحصيل، والتفسير، والترجيح، والاستدلال، ومعرفة طرق التفسير، وأساليب النقد، 4) تمكين الطالب من الإلمام بقواعد البحث العلمي وأساليبه في مجال القانون، وأصول صياغة الفكر، وتكوين الرأي القانوني،

	5) متابعة كل جديد في مجال العلوم القانونية، 6) تعزيز البحث العلمي العميق في جامعة البحرين في مجال العلوم القانونية، 7) تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة وقدرة على مزاولة العمل القانوني بكفاءة عالية.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	لا ينطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الاستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- استندت عملية تخطيط برنامج الدكتوراه في كلية الحقوق إلى منظومة اللوائح، والنظم، والسياسات العامة في جامعة البحرين كنظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية وتطويرها، ونظام الدراسات العليا، وسياسة التعليم والتعلم. هذه المنظومة بطبيعتها تستوجب متطلبات محددة عند استحداث البرامج، منها إجراء دراسة جدوى للبرنامج المُقْتَرَح، وبيان متطلبات طرحه، والموارد اللازمة لتحقيق أهدافه، ومخرجات تعلمه، بالإضافة إلى تحديد دور الأطراف ذات العلاقة. وتبدأ عملية التخطيط بالتعاون مع مركز ضمان الجودة في الجامعة، في ظل سياسة ضمان جودة البرامج، وتعزيزها في جامعة البحرين، بإعداد وتطوير البرنامج الأكاديمي من خلال لجنة المناهج العاملة عليه، وملء استمارات طرح برنامج تخصصي، ثمَّ الحصول على قرار مجلس الجامعة باعتماد وإقرار الأهداف التعليمية لبرنامج الدكتوراه، وملء نماذج استمارات نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية، واستمارة طرح برامج الدكتوراه في القانون. وذلك لتعزيز استجابة برامج الكلية لرسالة ورؤية الجامعة، وتلبية احتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص، كما ورد في دليل البرنامج.
- يشمل سجلُ مخاطر كلية الحقوق للعام الأكاديمي 2020-2021، تحديدًا شاملاً للمخاطر المحتملة التي قد تواجه كلَّ برامج كلية الحقوق، كما حدد هذا السجل طرائق مواجهة هذه المخاطر، والمسئول

عن القيام بذلك، ونسبة تحقق المخاطر المحتملة، ومن ضمن هذه المخاطر: الإخفاق في تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات، ولمواجهة هذا الخطر؛ سيتولى مكتب ضمان الجودة في الكلية إعادة توصيف للبرنامج من خلال اللجان، والمجالس الاستشارية. كما سيتم مواجهة خطر المنافسة من جامعات أخرى من خلال إجراء مقايسة مرجعية مع مؤسسات أخرى متميزة في مجال الحقوق خارج مملكة البحرين؛ لتقديمه بجودة عالية تميزه عن البرامج المماثلة المطروحة إقليميًّا ودوليًّا. وقد لاحظت اللجنة سرعة استجابة الكلية؛ للانتقال إلى التعلم عن بعد في ظل انتشار جائحة كورونا، ومواءمة طرائق التعليم والتقييم مع ظروف الجائحة، ويمكن التمثيل على ذلك بقرار الكلية فيما يتعلق بنظام التقييم – خلال الفصل الدراسي الأول 2020–2021 – وقرارات الجامعة فيما يتعلق بإجراءات مناقشة الأطروحات عن بعد، منها قرار رقم: (248) لسنة 2020، بشأنِ السماح بمناقشة الدراسات العليا عن بعد، ولقد تم ذلك أثناء الجائحة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذا التنظيم للمخاطر المحتملة على جميع المستويات وسبل مواجهتها.

- يستند برنامج الدكتوراه – في الإيفاء بمتطلبات تصميم المؤهل الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات – إلى منظومة من النظم والسياسات ذات العلاقة، وهي – بشكلٍ أساسي – نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية وتطويرها، وسياسة ضمان الجودة، وسياسة التعليم والتعلم، كما تتوافر لدى الكلية خطةٌ لتسكين المقررات. ويسترشد البرنامجُ بالمعايير التي يعتمدها الإطار الوطني للمؤهلات عند طرح وتطوير المقررات؛ بهدف ربطها بالمؤهلات على المستوى الوطني، حيث يظهر ذلك مثلا في استمارة طلب طرح أو تطوير البرامج الأكاديمية. ويرافق الالتزام بهذه المتطلبات، تقديم تقرير التقييم الذاتي لطلب تسكين المؤهلات. ومن خلال المقابلات الافتراضية، علمت لجنة المراجعة أنه لم يتمَّ تسكين برنامج الدكتوراه ضمن الإطار الوطني للمؤهلات حتى وقت الزيارة الافتراضية. كما اتَّضح لها أيضًا – من خلال المقابلات أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ عملية تسكين المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات غير واضحة بشكلٍ كافٍ لجميع أعضاء هيئة التدريس؛ لذا تقترح اللجنة أنْ يقوم القسم بتوسيع نشاطه التوعوي بخصوص عملية تسكين المؤهلات لجميع الأطراف ذات العلاقة.

- يسمى البرنامج "برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص"، حيث يعبر المسمى عن البرنامج بوضوح، ابتداءً بالشهادات والوثائق المنبثقة عنه تعكس هذا المسمى انتهاء بالموقع الإلكتروني للجامعة الذي يظهر فيه دليل برنامج الدكتوراه.

- لدى البرنامج أهدافٌ واضحةٌ تظهر في دليله، وفي المنشور الخاص به، وتركز الأهداف على إعداد الكوادر البحرينية المؤهلة في البحث العلمي المتخصص القائم على المعرفة القانونية، ومهارات البحث، والتفكير والإبداع؛ لخدمة المجتمع المحلي والإقليمي، ومؤسساته العاملة، ورفع قدرتهم التنافسية في سوق العمل، وتطوير المجتمع المحلي والإقليمي. وتراجع الكلية أهداف البرنامج مستعينة بمقايسات مرجعية يجريها مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، مثل المقايسة المرجعية التي أجرتها الكلية مع معايير جمعية المحامين الأمريكية بخصوص أهداف ومخرجات البرنامج، كما تستهدي الكلية لدى إجراء هذه المقايسات بسياسة المقايسة المرجعية للعام 2015، والتي نتج عنها برنامج الدكتوراه المطور الموجود حاليًا في دليله، وعلمت لجنة المراجعة أنه قد تم اعتماد البرنامج المطور من قبل مجلس الجامعة، وإصدار قرار بذلك.

- لاحظت لجنة المراجعة – من خلال الاطلاع على محاضر لجنة الإستراتيجية والأداء المشكلة بموجب قرار رقم: 20 للعام الأكاديمي 2020–2021 اضطلاع الأخيرة بمتابعة اتساق أهداف البرنامج تصميمًا وتنفيذًا مع رسالة الكلية والجامعة؛ لخدمة الأهداف الإستراتيجية المتبنَّاة. كما أنَّ هناك اتساقًا بين أهداف البرنامج والمخرجات المتوقعة منه، ورسالة الكلية والجامعة وأهدافها الإستراتيجية. كما أنَّ أهدافه ملائمة ومتناغمة، وتدور في محور إعداد الكوادر المؤهلة في البحث العلمي، والمتخصصة في المعرفة القانونية، ومهارات البحث، والتفكير والإبداع في المجال القانوني.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- يستمد البرنامج مواصفات خريجيه المطلوبة من مرسوم قانون رقم: (18) لسنة 1999، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم: (12) لسنة 1986، الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة البحرين. والذي يشمل جميع برامج الجامعة بما فيها برامج كلية الحقوق، ومنها برنامج الدكتوراه، وقد حددت الجامعة المواصفات العامة للخريجين التي يتعين تحققها من خلال المخرجات التعليمية للجامعة (UILOs)،

والمنشورة على موقعها الإلكتروني، حيث يتوقع من خريجي البرنامج أن يتمتعوا بمهارات التواصل والكفاءة في تقنية المعلومات والمهارات المعرفية، ومهارات التفكير النقدي، والنزاهة والمسئولية، وإدارة المعلومات والتخطيط المستمر للمستقبل المُعَزَّز بقيم المجتمع الإسلامي والعربي، والقيم الإنسانية؛ ليوظفوا كلَّ ذلك في خدمة الوطن في المجال القانوني. وقد اطلعت اللجنة على استمارات توصيف المقررات التي وضحت الارتباط والانسجام بين الأهداف والمخرجات التعليمية للبرنامج، والأهداف والمخرجات التعليمية للجامعة.

- لاحظت لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة في برنامج الدكتوراه تدور حول المعرفة المتخصصة العميقة والمهارات كمهارة التفكير النقدي، وحس المسئولية والنزاهة، والتعلم مدى الحياة، وهي تتوافق مع ما ورد في نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها في الجامعة منذ العام 2013. وتظهر هذه المخرجات في مصفوفة المخرجات المدرجة في توصيف استمارات مقررات البرنامج، كما تظهر بشكل محدد في دليل برنامج الدكتوراه. وقد اتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – أن مخرجات التعلم الواردة في استمارات توصيف المقررات مستقرة، ولا يرد عليها تغييرٌ جذري؛ لارتباطها بأهداف البرنامج العامة، ومخرجات التعلم على مستوى الجامعة، مع بقاء فرصة لتحسينها، والإضافة إليها بحسب ما يراه أستاذ المقرر، ويقره مجلس القسم.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تتمُّ صياغة مخرجات التعلم في البرنامج على ضوء السياسات والنظم المعمول بها في الجامعة مثل سياسة التعليم والتعلم، ونظام طرح البرامج، والمقررات الأكاديمية وتطويرها، والتي تشترط صياغة مخرجات تعلم تتوافق ومستوى المؤهل المطلوب في الإطار الوطني للمؤهلات (الخطة موجودة، ولكن لم يتم تسكين البرنامج بعد). إلا أنَّ تقرير التقييم الذاتي لا يميز بين الأهداف والمخرجات التعليمية لكل من برنامجي دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص، ودكتوراه الفلسفة في القانون العام. كما أنَّ مخرجات التعلم لا تصفُ بدقة ما يمكن للمتعلم القيام به بعد التخرج من البرنامج، وتمت صياغة معظمها على شكل أهداف عامة للبرنامج مثل: "تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة وقدرة على مزاولة العمل القانوني بكفاءة عالية". وبناءً على ذلك، توصي اللجنة القسم بإعادة النظر بمخرجات تعلم البرنامج الحالية ومراجعتها؛ لتعكس التخصص الدقيق

للبرنامج، ولجعلها قابلةً للقياس بدقة ومتوائمة بشكلٍ واضحٍ مع المعايير الدولية، ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

- تتضمنُ استمارات خطط المقررات الدراسية مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر (CILOs)، حيثُ يظهرُ ذلك مثلا في استمارة خطة مقرر مناهج البحث LAW791، التي تتوقع مخرجاتها "قدرة الطالب على اتباع المناهج الأكاديمية، والاستقراء، والاستنباط، والوصف، والمقارنة في كتابة البحث العلمي، وتحديد عنوان البحث، وموضوعه، ومشكلته، ووضع خطته العلمية، وتجميع المادة العلمية ذات العلاقة، وقواعد الكتابة شكلا وموضوعا"، وبالاطلاع على استمارات خطط المقررات في برنامج الدكتوراه، تجد اللجنة أن مخرجات التعلم متوافقة مع محتوى ومستوى المقررات التي تخدمها، وأنها تتسم بالشمولية والملاءمة والقابلية للقياس، وتتسق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، على الرغم من عدم تسكين البرنامج فعليًّا على الإطار الوطني للمؤهلات إلى الآن، مع وجود خطة للقيام بذلك، يتولى إدارتها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة.

- تتم صياغة مخرجات تعلم المقررات من قبل أستاذ المقرر؛ لتدققها لجنة ضمان الجودة في القسم بالتناوب مع اعتمادها من قبل مجلس القسم، بحيث تأتي المخرجات منسجمة مع ما ورد في دليل برنامج الدكتوراه المطور الذي يظهر فيه خمسة مخرجات تعلم مطلوبة على مستوى البرنامج، وتتصل طبيعة هذه المخرجات بوسائل التقييم في استمارة توصيف المقرر. وعلمت لجنة المراجعة أنَّ لدى الكلية آلية للمراجعة والتحقق من صياغة مخرجات التعلم، من خلال تطبيقها إجراءات الاعتدال الداخلي التي تراقب ارتباط وسائل التقييم في المقررات بمحتوى ومستوى المقرر، وتتثبت من قدرتها على قياس تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالمقرر. وفي السياق ذاته، اتَّضح للجنة من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية استخدام الكلية، أدوات وآليات ضمان الجودة؛ لتصميم وتطوير مخرجات التعلم، وبالتالي ضمان تحقيقها المستوى المطلوب، وتقارب الكلية هذه المخرجات إلى بطاقات التسكين تمهيدًا؛ لرفعها لاحقًا إلى الإطار الوطني للمؤهلات.

- تتضمن استمارات خطط المقررات الدراسية مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر (CILOs)، والمربوطة بشكل تناسبي مع مخرجات تعلم البرنامج (PILOs)، في مصفوفة، وبتتبع استمارة خطة مقرر مناهج البحث LAW 791، من بين مقررات أخرى نجد مخرجات تعلم المقرر مرتبطة في المصفوفة بمخرجات تعلم متناسبة، ومتوافقة مع مخرجات تعلم البرنامج. كما تتلاءم مخرجات المقررات مع مخرجات التعلم

المطلوبة للبرنامج؛ إذ تتعلق الأخيرة بإيجاد البيئة الملائمة للإبداع والابتكار في العلوم القانونية، وصقل القدرات العلمية والعملية للباحثين، واكتساب مهارات التحليل، والتحصيل، والتفسير، والترجيح، والاستدلال، والنقد، ثم الإلمام بقواعد البحث العلمي، وتكوين الرأي القانوني، والحداثة، وبناء المهنة، حيث يظهر ذلك في استمارات خطط المقررات.

- بالنظر إلى طبيعة برنامج الدكتوراه الذي ينتهي إلى إعداد بحث علمي (الأطروحة)، تعكس مخرجات التعلم للمقررات النظرية من خلال مقرر الأطروحة، حيث يتم تكليف الطالب بإعداد الأطروحة في إطار مقرر خاص LAW791، يسمح بتطبيق مهارات الطالب التي سبق، وأن تم تأهيله لها في المقررات النظرية، وما رافقها من وظائف بحثية، وتدعم الكلية مخرجات التعلم المطلوبة للجانب البحثي بورش عمل تقررها على طلبة البرنامج. أمَّا بالنسبة لتوصيف مقرر الأطروحة (LAW799)، فلم يتوفر فيه الربط بين المخرجات. كذلك، لم يتضمن تقرير التقييم الذاتي مثل هذا الربط. لذلك، توصي لجنة المراجعة القسم بالتأكد من ربط كافة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومكونات الجانب البحثي في البرنامج مع مخرجات تعلُّمه المطلوبة؛ للتمكن من الحكم على توافقها.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يتبع برنامج الدكتوراه نظام طرح البرامج، والمقررات الأكاديمية وتطويرها، ويعدُّ هذا النظامُ الضابطَ لعملية استحداث وتصميم البرنامج من حيث البنية والخطط والمقررات الدراسية وتوصيفاتها. وتم تنظيم الخطة الدراسية في البرنامج وفق أنظمة الجامعة، مراعية الحدين الأدنى والأقصى لمجموع الساعات المعتمدة، ومعتمدة نظامًا موحدًا لترميز وترقيم المقررات الدراسية وفق تراتبية تصاعدية، وتلتزم بما ورد في نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وسياسة التعليم والتعلم في جامعة البحرين. فالأخيران هما المرجعية لهذه التناسبية في طرح المقررات، وترتيب الخطة الدراسية للبرنامج، والمرجعية في المتطلبات والاشتراطات مثل وجود مقررات إجبارية واختيارية؛ واشتراط اجتياز الطالب

للمتطلبات السابقة؛ ليتمكن من تسجيل المقررات اللاحقة المعتمدة في خطة المنهاج الدراسي؛ وتحديد الحد الأدنى والأقصى من الساعات المسجلة في كل فصل دراسي. ويحق لطالب الدكتوراة التسجيل في (3) مقررات في الفصل الواحد (9 ساعات)، أو (4) مقررات (12 ساعة) كحد أقصى، ويجوز أن يسجل لأقل من (3) مقررات لمرة واحدة فقط خلال مدة دراسته.

- تنقسم الخطة الدراسية لبرنامج الدكتوراه في فلسفة القانون الخاص إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول هو متطلبات الجامعة، بواقع (12) ساعة معتمدة؛ تغطي (4) مقررات هي: مناهج البحث، والإحصاء، وحلقات البحث، والقراءات المتخصصة؛ والقسم الثاني هو متطلبات الكلية التخصصية المكوَّنة من (18) ساعة إلزامية، و(6) ساعات اختيارية، والمتطلبات الإلزامية هي: القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون الدولي الخاص، وقانون المرافعات، وفقه المصالح في الشريعة الإسلامية، وقضايا قانونية معاصرة، والمتطلبات الاختيارية هي: التجارة الإلكترونية، والمسئولية المهنية، والتحكيم التجاري، وعقود الاتصالات، والقسم الثالث من الخطة الدراسية هو متطلب الأطروحة بواقع (39) ساعة معتمدة تغطي بمدة لا تقل عن أربع فصول دراسية.

- صممت المناهج الدراسية في البرنامج طبقًا للنظرية البنائية Constructive Alignment، بحيث توائم احتياجات الطلبة أنفسهم، إضافة إلى الاحتياجات الوطنية والمجتمعية، واحتياجات سوق العمل ويعدُّ نظام الدراسات العليا بجامعة البحرين وملاحقه مرجعية في هذا الشأن. وترى لجنة المرجعة أنَّ عدد ساعات البرنامج كبير، فهي تبلغ في مجملها (75) ساعة معتمدة؛ مما يجعل البرنامج طويلا، مع الأخذ في الاعتبار أنه في الأساس برنامج للبحث العلمي الدقيق، وليس برنامجًا للتدريس العام في تخصص القانون. ولذا، توصي اللجنة القسم تخفيض عدد ساعات البرنامج، لاسيما متطلبات الكلية الاستدراكية الإلزامية، بالإضافة إلى تخفيض ساعات مقرر الأطروحة، مع التركيز على الأداء البحثي للطالب من خلال المعالجة المعمقة لموضوع الأطروحة، وهو ما يؤهل الطالب في التخصص الدقيق.

- يتم تحديث البرنامج من وقت لآخر بحسب متطلبات التطوير، ونتائج المقايسات المرجعية التي تجريها الكلية، وقد تم تحديث برنامج الدكتوراه في كلية الحقوق في العام 2017؛ ليُعْرَفَ باسم برنامج الدكتوراه المطور، وجاءت أبرز التحديثات على شكل تخفيض في الساعات المعتمدة، أو نقل نصابها من فئة إلى أخرى بين متطلبات الجامعة والكلية؛ الإلزامية والاختيارية والأطروحة، وتمت مناقشة هذا التحديث في اجتماع اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، والمتعلقة بالجودة والاعتماد الأكاديمي رقم:

(1) لسنة 2019. ويخضع تصميم وتحديث المناهج الدراسية في البرنامج لمتطلبات ضمان الجودة، ويجري مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق مقايسات مرجعية من وقت لآخر كالمقايسة التي أجراها مع برنامج الدكتوراه في جامعة إقليمية في 2020–2021.

- تتم المقايسات المرجعية في البرنامج وفق سياسة المقايسة المرجعية المعتمدة في جامعة البحرين منذ العام 2015، وقد اتَّضح – من خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ الكلية راعت في المقايسات المرجعية التي أجرتها اختيار الجامعات من دول تنتمي للنظام القانوني اللاتيني، ومنها جامعات إيطالية وتركية؛ بهدف مقاربة معايير المقارنة في الشق الأكاديمي، ناهيك عن المقارنة التي أجرتها الكلية مع الجمعية الأمريكية؛ لتغطية الجانب المهني.

- لدى البرنامج جميع الآليات التقليدية المعروفة للموازنة بين النظرية والتطبيق في المنهج الدراسي، حيث يظهر ذلك في عدة مستويات تتكامل فيما بينها، وهي: تصميم الخطة الدراسية والمقررات من حيث التوصيفات، ومخرجات التعلم، وتطبيق عمليات الاعتدال، وإجراءات الجودة، ومتابعة التغذية الراجعة، وعمل اللجان ذات العلاقة مثل لجنة المناهج. وتتوزع الخطة الدراسية للبرنامج بين المواد التي تميل للجانب النظري، ومقرر الأطروحة الذي يميل إلى الجانب العملي. وتغطي المقررات النظرية (36) ساعة معتمدة من البرنامج، فيما يغطي مقرر الأطروحة (39) ساعة معتمدة. وعلى مستوى تصميم المقررات، يظهر في استمارات خطط المقررات النظرية، جانب عملي أكدت عليه المقابلات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الافتراضية، منها أداء الواجبات، وتقديم المشروعات والأوراق البحثية، والمشاركة في حلقات النقاش، والتعليق على الأحكام القضائية التي يستطيع طلبة البرنامج الولوج إليها عبر موقع متخصص.

- تحتوي استمارات خطط المقررات في البرنامج على مخرجات تعلم تتناسب مع ما ورد في دليل برنامج الدكتوراه المطور، واتضح للجنة أنها مخرجات متوازنة بين النظرية والتطبيق والمهارات؛ إذ إنَّ هناك مخرجات ترتبط بالمعرفة، وأخرى ترتبط بالمهارات العملية التي تفيد الباحث في عمله بعد انتهاء البرنامج، منها مهارة الكتابة القانونية، والبحث العلمي، ووضع الخطط، ومعالجة المشكلات القانونية وغيرها. وفي هذا الشأن، اتَّضح للجنة – من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ طلبة البرنامج يحتاجون مساحةً أوسعَ من التمرس على التفكير العلمي الناقد، الذي يعدُّ مهارة أساسية في مجال عمل خريجي برنامج الدكتوراه، بالنظر إلى طبيعة الوظائف التي يشغلونها في سوق

العمل. ولذا، تقترح اللجنة إضافة مقرر مهاري خاص إلى المقررات الاختيارية، أو متطلبات الجامعة يتعلق تحديدًا بالفلسفة والمنطق والتفكير الناقد، والذي من شأنه ان يزيدُ من كفاءة مخرجات البرنامج.

- بحسب توصيفات المقررات، فإن محتوياتها تشمل عناصر معتبرة من حيث العمق والاتساع، فهي تغطي مساحة كافية من مقررات القانون الخاص سواء في المقررات التقليدية، أم في المقررات التي تستوعب موضوعات عصرية. وتحتوي الخطة الدراسية على مقررات متنوعة أساسية في تخصص القانون الخاص، وتسمح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل من خلالها على تقديم محتوى علمي عميق، كما تتسم الخطة بقابليتها لتغيير الموضوعات التي تطرح ضمن نطاق المقرر، بحيث يتمكن أستاذ المقرر من مواكبة المستجدات والإشكاليات القانونية المعاصرة، وتعدُّ هذه ميزة في المحتوى. وعند الوصول إلى مرحلة الأطروحة، يتطلب التسجيل لها اختيار موضوع مبتكر يواكب المستجدات القانونية والإشكاليات المعاصرة في القانون، كما يشترط البرنامج اتباعَ المنهج المقارن في التحليل الذي يشترط المعرفة المعمقة، وهي اعتبارات يراعيها المشرف والمدققون بعده، كما يظهر في نماذج إفادات المشرفين حول صلاحية الأطروحة للمناقشة.

- بحسب استمارات توصيف المقررات الدراسية، تتوافر مراجع معقولة وحديثة نسبيًّا، إلا أنه يلاحظ قلة المراجع الأجنبية في استمارات توصيف المقررات بشكل عام. والطالب ليس مقيدًا بمراجع محددة؛ كون ذلك مسئوليته، وخاصة إذا كان يدرس في برنامج الدكتوراه؛ فعليه أن يتتبع الموضوع المقرر في المراجع عمومًا. ومع ذلك – ومن خلال المقابلات الافتراضية – تمَّ ملاحظة أنَّ الأساتذة على صلة دائمة بالمستجدات في المجال القانوني، ويتطرقون لمناقشتها مع طلبتهم؛ لتوسيع مداركهم تماشيا مع الدرجة العلمية التي يطمحون للحصول عليها.

- تنتهي المقررات بمحتوياتها المعرفية والمهارية العامة والمتخصصة إلى مقرر الأطروحة، وتشكل الساعات المعتمدة لمقرر الأطروحة ما نسبته (52%) من الساعات المعتمدة للبرنامج، ويعمل الطالبُ وفق قواعد عمل علمية رصينة لدى القيام بالبحث العلمي؛ ليحقق نتائج تخدم المجتمع، من حيث اشتراط اختيار موضوعات بحثية تعالج إشكاليات قانونية وواقعية معاصرة. وتخضع الأعمال البحثية لنظام تحقق من إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة من المقررات من خلال تتبع ملفات المقررات نهاية كل فصل دراسي من قبل لجان الجودة، أو مكتب ضمان الجودة في الكلية. كما يوجد إطار أكاديمي لمقرر الأطروحة، حيث يتم بإشراف عضو هيئة التدريس بدرجة أستاذ أو أستاذ مشارك، كما يظهر

في استمارة تعيين مشرف، وإقرار خطة الأطروحة، حيث يتكفل المشرف بمتابعة إنشاء الخطة المناسبة لمعالجة الإشكالية البحثية، وينتهي إلى تقرير صلاحية الأطروحة للمناقشة.

- يتلقى طلبة البرنامج نوعين من التوعية في أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي، يتمثل النوع الأول في التوجيه الموثق كما في المادتين: (31 و34)، من نظام البحث العلمي في جامعة البحرين. ودليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين، الذي يحثُّ الطلبة الملتحقين في البرنامج على الاعتماد على أنفسهم في الكتابة؛ ليعكس أداءهم وجهدهم. وبخلاف ذلك قد يرتكب الطالب حالة غش، كما يحذر الدليل من الانتحال، وينبه الطالب إلى ضرورة التصريح المسبق؛ لتضمين مادة لمؤلف آخر، ويحثُّ على احترام حقوق الملكية الفكرية، وتوثيق مصادر المعلومات، وتجنب النسخ، والنقل، واللصق، وهو في نظر اللجنة دليل وافٍ ودقيق يستحق الإشادة والتقدير. وتدور هذه التوجيهات في فلك نظام الدراسات العليا، ونظام الدراسة والامتحانات، وتعمل بإشراف عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي. أما النوع الثاني من التوعية، فيظهر من خلال الورش التي حصل عليها طلبة برامج الدراسات العليا في الجامعة حول أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي، وحملت إحداها عنوان: "مهارة كتابة الأطروحة والنزاهة العلمية". وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، تقترح اللجنة زيادة مساحة التوعية والتدريب على أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي في الخطة الدراسية، وتوصيف المقررات في البرنامج، لاسيما مع تطور وسائل الانتحال، وتوافر مصادره الإلكترونية.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة البحرين سياسة تعليم وتعلم، يمكن ملاحظتها في أربعة مواضع هي: النظم العامة الموجَّهة للتعليم والتعلم في الجامعة، والتطبيق الفعلي لها في أساليب التدريس في برنامج الدكتوراه في كلية الحقوق، والتدخل الطارئ في تعديلها أثناء الفترة الاحترازية من جائحة Covid-19، والتغذية الراجعة في استبانات الأطراف ذات العلاقة.

- في الموضع الأول المتعلق بالنظم العامة الموجَّهة على مستوى الجامعة: يستند برنامج الدكتوراه إلى سياسة تعليم وتعلم متبناة على مستوى المؤسسة (جامعة البحرين)، سارية منذ العام 2019، توضح السياسة أخلاقيات التعليم والتعلم في الجامعة، وتصفُ نهج الجامعة للوصول إلى تعليم فاعل، وتقع مسئولية تحديثها على وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة UTEL، وهي وحدة عاملة على مستوى الجامعة.

- في الموضع الثاني المتعلق بالتطبيق الفعلي لأساليب التدريس في البرنامج: تتضمن السياسة ثلاثة محاور أساسية هي: أساليب التدريس، وبيئة التعلم، وطبيعة ووسائل التقييم، وقد لاحظت اللجنة – من خلال استمارات توصيف مقررات البرنامج، ومن خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ أساليب التدريس متروكة لكل عضو هيئة تدريس؛ ليقرر الأسلوب الذي يراه مناسبًا في تدريس المقرر بحيث تتوافق مع سياسة الجامعة بهذا الخصوص. وقد لاحظت اللجنة – من خلال مقابلة خريجي البرنامج – أنَّهم يؤيدون الاختلاف في أساليب تدريس مقررات البرنامج؛ وذلك لاختلاف طبيعة المقررات، ولتحقيق مخرجات التعلم لكلِّ مقرر، وأنَّ كل عضو هيئة تدريس يضيف تجربته الأكاديمية والشخصية عند التدريس.

- في الموضع الثالث المتعلق بالتعديلات الطارئة على أساليب التدريس في الفترات الاحترازية: ركزت الكلية في إدارة البرنامج خلال جائحة Covid-19، على وسائل التعليم عن بعد داخل الفصول الافتراضية من محاضرات، وحلقات نقاش إلكترونية، وتقديم عروض علمية عن بعد، كما يظهر في التعميم رقم: (16) بتاريخ 11 مارس 2020، بشأن المحاضرات والامتحانات خلال فترة تعليق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني 2019-2020، مع إتاحة نسخ مسجلة من المحاضرات عن بعد. كما استعان البرنامج بدليل يبين أساليب التعلم عن بعد، الأكثر فاعلية، في الحالات الاحترازية (Quality Assurance Guidelines for Precautionary Period)، وهذا الدليل متوفر باللغة العربية؛ لضبط أساليب التعلم الإلكتروني أثناء جائحة Covid-19، كما أصدرت الجامعة في بداية الجائحة إرشادات للتعلم الإلكتروني في الفترة الاحترازية، وتم في السياق ذاته تعميم أساليب التدريس، ومستويات التقييم بعد التحول إلى التعلم الإلكتروني خلال فترة الجائحة. وتقدر اللجنة الجهود التي بذلتها الكلية في التحول إلى التعلم عن بعد في برنامج الدكتوراه، سواء على مستوى الاستفادة من التوجيهات العامة

التي دفعت بها الجامعة للتعامل مع الجائحة، أو على مستوى التطبيق الفعلي لهذه التوجهات، ومن بينها أساليب التدريس في برنامج الدكتوراه.

- في الموضع الرابع المتعلق بالتغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة: أجرت الكلية من خلال رابط إلكتروني استبانة مُوَجَّهَة للطلبة لاستطلاع آرائهم عن الفصل الدراسي الثاني 2019–2020؛ لاستظهار نجاح أساليب التدريس عن بعد أثناء فترة الجائحة، هدفت إلى تبين رأي الطلبة في تجربة التعلم عن بعد، وإعطائهم فرصة التعبير عن آرائهم كتابةً بخصوص أبرز المشكلات التي واجهتهم، والحلول التي يقترحونها. وقد أعرب الطلبة عن رضاهم عن الأساليب التي تم اتباعها، والتي أتاحت لهم فرصة النقاش والتحاور عن بعد مع زملائهم وأساتذتهم.

- استقرأت اللجنة فلسفة التعليم في جامعة البحرين في أدلة ثلاثة، الدليل الأول هو: الأهداف والمخرجات، والدليل الثاني هو: أساليب التعليم والتعلم، والدليل الثالث هو: وسائل التقييم والمراجعة المعتمدة. وتجد اللجنة أنَّ أساليب التعليم والتعلم في الكلية تتوافق مع فلسفة التعليم في جامعة البحرين، وذلك بالرجوع إلى نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، وتطويرها في جامعة البحرين، الذي ينصُّ على مخرجات التعلم المتوقعة، وسياسة التعليم والتعلم المقررة في الجامعة، والمطبقة منذ العام 2019، والتي توضح أخلاقيات التعليم والتعلم في الجامعة، وتصف نهج الجامعة؛ للوصول إلى تعليم فاعل، وتقع مسئولية تحديثها على وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة UTEL.

- وتلمس اللجنة وجود علاقة تشاركية بين الأهداف والمخرجات الواردة في المقررات الدراسية من جهة، وبين أساليب التعليم والتعلم التي استخلصتها اللجنة من المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الافتراضية من جهة أخرى، وقد لاحظت اللجنة – في سياق إثبات توافق أساليب التعليم مع فلسفة التعليم في الجامعة – أنَّ الكلية اشتغلت على تفعيل أسلوب التعليم التفاعلي العصري، وتطوير مهارات هذا التعليم لدى أعضاء هيئة التدريس، فأشركت بعضهم في برامج معتمدة من أكاديمية التعليم العالي في المملكة المتحدة، كما يظهر في صور شهادات المشاركين من أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة من 2015 إلى 2020، وذلك بالتنسيق مع وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة في جامعة البحرين UTEL. وتقدر لجنة المراجعة نظام الدراسة القائم على تشجيع أسلوب التعليم التفاعلي العصري والبحث سواء على مستوى المقررات التخصصية، أو من خلال متطلبات مقرر حلقات البحث والأطروحة.

- لاحظت اللجنة – بعد اطلاعها على الوثائق المساندة لتقرير التقييم الذاتي – أنَّ التعلم الإلكتروني ليس أمرًا طارئًا في جامعة البحرين، ولم يستجد في ظل جائحة Covid-19، بل شكل منذ البداية جزءًا مستقرًّا من سياسة التعليم والتعلم على نطاق محدود، حيث بدأت الجامعة بالتعلم الإلكتروني قبل الجائحة من خلال عمل مركز التعلم الإلكتروني، الذي أنشئ في العام 2004؛ لتأسيس بيئة تعلم تقنية تسمح بطرح مقررات دراسية في خط تعلم تفاعلي موازٍ للتعلم التقليدي؛ يدعم تحقيق مخرجات التعلم، وكانَ من الممكن لأعضاء هيئة التدريس الاختيار وإعطاء مقررات بالتعلم المدمج بعد ملء استمارة خاصة بذلك. كما أقر لاحقًا مجلس الجامعة في العام 2018، سياسة التعليم والتعلم التي تنصُّ على أنْ تقوم الجامعة بتطوير وتنمية بيئة تعليم وتعلم فعالة، وأدرجت في الفقرة نفسها بيئة التعلم الافتراضية كبيئة تعلم معززة.

- ساعدت هذه البنية الإلكترونية الموجودة مسبقًا في الجامعة على عملية التحول الطارئ إلى التعلم الإلكتروني، والتي حدثت كنتيجة لجائحة Covid-19، فأفادت كلية الحقوق في تدريس برنامج الدكتوراه من خلال استخدام نظام إدارة التعلم Blackboard، التي تم تعزيزها بعد الجائحة بمنصة Microsoft Teams، حيث أدارت الكلية البرنامج من خلال التعلم الإلكتروني، سواء على مستوى إعطاء المحاضرات، أو على مستوى مناقشة الأطروحات، كما يظهر في كتاب عمادة البحث العلمي والدراسات العليا إلى الكلية. ولجنة المراجعة راضية عن إجراءات التحول السريع للتعلم الإلكتروني أثناء الجائحة، الذي نفذته الكلية من خلال الجامعة بما فيه من أعباء ثقيلة دون أن يحدث انقطاع في الدراسة، على الرغم مما استوجبه هذا التحول الطارئ من إعداد لأعضاء هيئة التدريس من خلال ورش التدريب الخاصة في مجال استخدام منصات التعلم الإلكتروني في وقت قصير.

- تشجع سياسة التعليم والتعلم في جامعة البحرين، على خلق أنشطة التعلم التفاعلي؛ لضمان انخراط الطلبة ومشاركتهم الفاعلة في بناء تعلمهم، وتمكينهم من تحمل مسئولية تعلمهم لتطوير مهارات التعلم مدى الحياة، حيث يتم تكليف طلبة البرنامج بعمليات البحث القانوني في الوظائف أثناء دراسة المقررات النظرية، ومن خلال البحث العلمي المعمق أثناء مقرر الأطروحة. وقد لاحظت اللجنة إشراكًا فعليًّا لطلبة البرنامج في عملية التعلم من خلال تطوير قدراتهم ومهاراتهم في كتابة البحوث والدراسات، وابتكار حلول للمشكلات المطروحة في مجال التخصص، وإعداد العروض المرئية، وهي مهارات تدوم مدى الحياة لدى اكتسابها من خلال البرنامج.

- تشجع بيئة التعلم على تعميق وتوسيع مدارك الطلبة البحثية، حيث يوفر البرنامج – من خلال مقرر الأطروحة – مساحةً واسعةً للبحث العلمي المعمق، وتوفر الكلية – بالإضافة لمقررات البرنامج المنهجية – ورش عمل عن بعد؛ لتنمية مهارات الطلبة في البحث العلمي، مثل الورش التي عقدتها الكلية للتدريب على موضوعات كتابة الأوراق العلمية، وخطوات كتابة البحث العلمي، ومصادر البحث، وكيفية استخدام مكتبة الجامعة والبحث الإلكتروني، ومهارة كتابة الأطروحة والنزاهة العلمية، ومهارات العروض والتقديم والإلقاء الأكاديمي. وقد أعرب بعض طلبة البرنامج – خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الافتراضية – عن استفادتهم من البرنامج في توسيع آفاقهم العلمية، وتكوينهم المهاري.

- لاحظت اللجنة – خلال الزيارة الافتراضية – أنَّ البرنامجَ يفتقرُ للأنشطة غير المنهجية التي تتيح تعليمًا غير رسمي من خلال الأنشطة الثقافية والرياضية والفكرية، فطلبة البرنامج منخرطون في أعمال تعلُّمية متخصصة تبرز فيها المساحة الفردية، ويغيب عنها مجتمع التجربة الجماعي الغني بالتفاعل، وهذا يُفْقِدُ البرنامجَ ميزة الحيوية المجتمعية التي يحتاجها طلبة البرنامج. واللجنة تنظر بالاعتبار لدرجة البرنامج، وخاصة أنه برنامج دكتوراه، وأغلب الطلبة الملتحقين به يعملون في وظائف ثابتة؛ إلا أنها تقترح إثراء برنامج الدكتوراه بأنشطة تعليمية غير رسمية، وفعاليات موازية للتعلم المتخصص، وذلك من خلال أندية فعلية لا تتوقف عند جمعية طلبة كلية الحقوق التي لم تلمس اللجنة لها أثرًا في برنامج الدكتوراه.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- يستند البرنامج إلى منظومة متكاملة من اللوائح والسياسات التي تتبناها جامعة البحرين بالاتساق مع قرارات ولوائح مجلس التعليم العالي؛ لضمان توافر إجراءات تقييم راسخة وواضحة. وتلتزم الكلية بمبادئ هذه المنظومة التي تتكون من نظام الدراسات العليا في الجامعة وملاحقه، وسياسة التعليم والتعلم، ونظام الدراسة والامتحانات، ودليل الجودة. وهذه النظم والسياسات والإجراءات توضحُ أنَّ تقييم أداء

الطلبة يتم باستخدام أدوات تقييم مناسبة، تتوزع فيها الدرجات بطريقة تتسق مع طبيعة المقرر، والمخرج المستهدف بالتقييم، وتظهر في استمارات توصيف المقررات أنواعٌ متعددة من وسائل التقييم، وهي: الاختبار الشفهي الذي يرصد له (25%) من الدرجة النهائية للمقرر، واختبار المنتصف التحريري الذي يرصد له (25%) أيضًا، والواجبات والمشاركة الصفية التي يرصد لها (10%)، والاختبار النهائي الذي يرصد له (40%). ولقد أكد طلبة البرنامج التطبيق الفعلي لهذا التنوع في وسائل التقييم خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الافتراضية.

- يتمتع البرنامج بنظام صارم لتقييم أداء الطالب الملتحق بالبرنامج، ويتحكم التقييم في استمرارية انتساب الطالب للبرنامج وفق أسس محددة؛ إذ بحسب الفصل الثامن من نظام الدراسات العليا، وملاحقه، يوجد حدٌّ أدنى لعلامة النجاح في المقررات، وحدٌّ أدنى للمعدل التراكمي، وحدٌّ أقصى لعدد المقررات التي يمكن أنْ يعيدها الطالب، ونظامٌ غير مكتملٍ للاختبارات في حالات العذر القهري، بالإضافة إلى رصد درجة لمقرر الأطروحة؛ ليظل الإطار التقييمي مرافقًا لـ (39) ساعة معتمدة في مقرر الأطروحة. وسيتم التطرق لاحقًا لآلية الاعتدال الداخلي القبلي والبعدي.

- إنَّ السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التقييم منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وبالتالي يمكن لأي أستاذ، أو طالب الاطلاع عليها، كما يتم إعلام الطلبة بها من خلال استمارات توصيف المقررات التي توزع على طلبة برنامج الدكتوراه عند بداية الفصل الدراسي، حيث تتضمن آليات التقييم، وتوزيع الدرجات في كل مقرر؛ لضمان الشفافية في التقييم.

- يتبع البرنامجُ نظامَ تقييم تكوينيًّا وتجميعيًّا للمقررات النظرية خلال الفصل الدراسي؛ لقياس اكتساب الطلبة المعرفة المستهدفة، على شكل اختبارات تحريرية وشفهية وتقييم مشاركة صفية. كما يحصلُ الطالب في مقرر الأطروحة LAW 796، على تغذية راجعة خلال مراحل إنجاز الأطروحة، وحتى الوصول إلى ملاحظات ما قبل المناقشة كما يظهر في نماذج من تقارير المشرفين. ومن المقابلات الافتراضية، علمت اللجنة أنه في إبريل 2020، عدلت الجامعة آليات التقييم في برامجها بما يتناسب مع التعلم الإلكتروني خلال فترة جائحة Covid-19، وفي خطة كلية الحقوق، تمَّ تعديل تقسيم الدرجات، وآلية التقييم في برامجها الأكاديمية خلال الفصل الدراسي الثاني لبرامج الدراسات العليا. في ذات السياق، وافق مجلس الجامعة على توصية مجلس الدراسات العليا بإيقاف إجراء السيمنار الذي يعقد في الأقسام العلمية، ومن بينها قسم القانون الخاص، واستبداله بتقديم خطة الأطروحة من قبل

الطالب إلى اثنين من أعضاء هيئة التدريس لتقييمها. وتجدر الإشارة إلى أنه عند مناقشة الأمر – خلال المقابلات الافتراضية – علمت اللجنة أنَّ هنالك توجهًا فعليًّا لدى الكلية لإعادة العمل بنظام السيمنار، حيث إن اللجنة ترى أنَّ انعقاده مهمٌ بالنسبة لطالب برنامج الدكتوراه؛ إذ يتوافق مع الغاية من التحقق من قيام الطالب بالعمل بنفسه، وتمكنه من فهم مشروع أطروحته، وتبينُ قدرته على الدفاع عن الموقف الذي يتبناه في مشروع الأطروحة بناءً على بحثه العلمي.

- يراعي المشرفون على الأطروحات، وأعضاء هيئة التدريس في المقررات التزامَ الطلبة لدى قيامهم بأبحاثهم بمبادئ البحث العلمي وأخلاقياته، ويصححون أعمالهم على هذا الأساس؛ إذ يعدُّ التزام الطلبة بأخلاقيات ومبادئ البحث العلمي جزءًا مهمًّا في تقييم الأبحاث التي يشترط لقبولها أنْ تعكس جهد الطالب، وإلا اعتبرت حالة غش، ويلتزم المشرفون، وأعضاء هيئة التدريس في هذا الشأن بنظام البحث العلمي في جامعة البحرين، ودليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين، ونظام مكافحة الانتحال الأكاديمي بالجامعة. ومن خلال المقابلات الافتراضية، لاحظت اللجنة أنَّ الكلية تطبق إجراءات رقابة صارمة؛ لردع واكتشاف الغش، كما تستخدم برنامج كشف الانتحال الأكاديمي للأبحاث بأكثر من لغة؛ من بينها اللغة العربية، وتتعامل الكلية مع قضايا الغش بواسطة لجنة المخالفات المسلكية، وفق إجراءات محددة في لائحتها، وتشمل التحقيق في الأمر، ورفع التوصيات إلى العميد؛ ليقرر ويبلغ عمادة شئون الطلبة بقراره.

- يظهر في نموذج تقرير متابعة طلبة الدراسات العليا، ما يشير إلى تتبع المشرف لمستوى تقدم الطالب في إنجاز الأطروحة، حيث يرصد المشرف مستوى التقدم فيها، ويشترط أن يحصل الطالب على معدل تراكمي (3.0) على الأقل. ومن ناحية أخرى، لمست اللجنة – من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – وجود تواصل معقول بين أعضاء هيئة التدريس والمشرفين، وبين طلبة البرنامج، وعلى الرغم من التحول إلى التعلم الإلكتروني خلال فترة الجائحة، فقد ظهر ذلك في بعض المراسلات، والكتب الصادرة إلى طلبة البرنامج، إضافة إلى الإرشادات الإلكترونية. وقد أكد الطلبة – خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ مشرفيهم يتعاونون معهم بصورة مستمرة، ويرشدونهم إلى المراجع التي تساعدهم في البحث.

- تعدُّ الكليةُ وسائلَ التقييم في البرنامج أداةً من أدوات ضمان تحقق مخرجات التعلم على مستوى المقررات، وعلى مستوى البرنامج، حيث تطبق الكلية آليات واضحة للتصحيح بما يضمن منح الطلبة

درجاتهم وفق معايير محددة مسبقًا، وهي معروفة لدى الطلبة، ومتوفرة في استمارات توصيف المقررات. كما يتم التأكد من شمولية وسائل التقييم بإجراءات الاعتدال الداخلي الموجودة في نظام اعتدال الامتحانات، وتقويم الطلبة في جامعة البحرين الصادر في العام 2015. وقد علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنَّ الكلية لم تقم عمليًّا بإجراء التدقيق الخارجي وفقًا للنظام؛ بسبب المخاوف من عدم المحافظة على سرية الامتحانات، ولذا لا يوجد إلى الآن اعتدال خارجي لأسئلة الاختبارات (انظر التوصية في المؤشر: 3.3).

- تطبق الكلية إجراءات رقابة صارمة لردع واكتشاف الغش في الاختبارات التحريرية، كما تستخدم برنامج كشف الانتحال الأكاديمي Turnitin، للأبحاث بأكثر من لغة؛ من بينها اللغة العربية، وتتعامل الكلية مع قضايا الغش عبر لجنة المخالفات المسلكية، وفق إجراءات محددة في لائحتها، تشمل التحقيق ورفع التوصيات إلى العميد؛ ليقرر ويبلغ عمادة شئون الطلبة بقراره. أمَّا بالنسبة للتظلمات، وبموجب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، والذي يمنحُ الطلبةَ الحقَّ في التظلم من درجة الامتحانات النهائية خلال أسبوعين من إعلان نتيجة الامتحان النهائي في القسم، حيث تشكل لجنة لإعادة تقييم أعمال الطالب، ثم يرفع تقرير التظلم لرئيس القسم للبت فيه، فقد علمت لجنة مراجعة البرنامج – من خلال المقابلات الافتراضية، وفحصها للمستندات – أنَّ إجراءات وقواعد التظلم واضحة ومعلنة للطلبة.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- لاحظت لجنة المراجعة أنَّ سياسة قبول الطلبة المتقدمين لدراسة الدكتوراه في كلية الحقوق، تخضع لسياسة القبول العامة في جامعة البحرين المنظمة بموجب نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقه. كما اتَّضح للجنة المراجعة أنَّ كلًّا من عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، وعمادة القبول والتسجيل في جامعة البحرين، تقومان بنشر سياسة ومعايير القبول من خلال طباعتهما للمنشورات، ومن خلال الرابط الإلكتروني لكل عمادة منهما؛ حتى يتسنى للراغبين في الالتحاق الاطلاع عليه. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم، "تضمن جامعة البحرين وكلية الحقوق لجميع الطلبة الراغبين في التعليم حقَّهم في الدراسة، والانضمام إلى جامعة البحرين من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو المذهب أو الإعاقة"، وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ الالتحاقَ بالبرنامج متاحٌ أيضًا للطلبة من المحيط الإقليمي والدولي.

- من خلال مطالعة نصوص نظام الدراسات العليا وملاحقه، اتَّضح للجنة المراجعة أنَّ الشروط التي يجب أن تتوفر في المتقدم لدراسة الدكتوراه في كلية الحقوق، هي أن يكون حاصلًا على درجتي البكالوريوس والماجستير في القانون من جامعة مُعترف بها بمعدل تراكمي لا يقل عن (3.0) من (4.0)، حسب نظام النقاط، أو ما يعادله من نظم التقييم الأخرى، وأنْ ينجح في الاختبارات التحريرية

التي يجريها القسم؛ للتأكد من مستواه العلمي، وأنْ يجتاز المقابلة الشخصية بنجاح، وأن يقدم توصيتين أكاديمتين من أساتذته في الجامعة التي تخرج فيها، أو حصل منها على درجة الماجستير، وكذلك أن يكون حاصلاً على شهادة التوفل في اللغة الإنجليزية أو ما يعادلها بدرجة يحددها مجلس الجامعة، أو اجتياز مقررين استدراكيين في اللغة الإنجليزية يحددهما القسم، وقد أبدت لجنة المراجعة رضاها عن هذه الشروط؛ لأنها تضمن التحاق الطلبة المناسبين بالبرنامج. وقد علمت اللجنة أن شروط القبول قد تمت مقايستها مع برنامج الدكتوراه في القانون بجامعة إقليمية بصورة غير رسمية عن طريق الاطلاع على الموقع الإلكتروني للجامعة المذكورة، حيث تم مقارنة شروط القبول والأهداف التعليمية في برنامج الدكتوراه بين هذه الجامعة وجامعة البحرين، وقد تبينَ من المقايسة المرجعية أنَّ شروط القبول والأهداف التعليمية لبرنامج الدكتوراه في فلسفة القانون الخاص في جامعة البحرين تتفق مع الأعراف الأكاديمية للتخصص على المستوى الإقليمي.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية التي أجريت، ومن خلال الاطلاع على الفصل الرابع من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقه – عن وجود وسائل دعم تقدم إلى طلبة الدكتوراه الذين لا يحققون بعض شروط القبول، كشرط الحصول على درجة [5.5]، في امتحان الـ (IELTS)، أو ما يعادلها في امتحان التوفل وتتمثل هذه الوسائل بتكليف الطالب الجديد بدراسة مقررات استدراكية بما لا يزيد عن ثلاثة مقررات (9) ساعات معتمدة؛ لرفع مستواه العلمي، على أن تكون دراسة المقررات الاستدراكية في بداية الفصل الأول من الالتحاق ببرنامج الدكتوراه. وعليه أن ينهيها في موعد أقصاه نهاية الفصل الثاني منذ التحاقه بالبرنامج.

- اطلعت لجنة المراجعة على إجراءات القبول في دليل الطالب، وكذلك على كتيب الكلية الموجود على الموقع الإلكتروني للجامعة، كما لاحظت وجود إجراءات للتحويل الداخلي أو الخارجي في نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقه. وتتولى عمادة القبول والتسجيل تلقي طلبات التحويل؛ للنظر فيها والتأكد من استيفائها للشروط. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن حرص جامعة البحرين على نشر هذه السياسات والإجراءات المتعلقة بالقبول والتحويل والإرشاد من خلال موقعها الإلكتروني.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ سياسةَ القبول الطلبة في البرنامج تخضع إلى المراجعة والإشراف والتعديل عليها من قِبَلِ مجلس الدراسات العليا برئاسة نائب الرئيس للبرامج الأكاديمية والدراسات العليا. كما اطلعت لجنة المراجعة على مهام اللجنة العليا للقبول، والتي من

ضمنها تطوير شروط وسياسات القبول، وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ ذلك يتم بشكل منتظم أحيانًا، أو عندما تقتضي الحاجة إلى التطوير. ولذا، توصي لجنة المراجعة القسم بمراجعة سياسة القبول بشكل منتظم، وتعديلها مع الأخذ في الاعتبار التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وعمل مقايسات مرجعية مع كليات متميزة إقليميًّا ودوليًّا؛ لديها برامج دكتوراه فلسفة في القانون الخاص.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تبيَّن للجنة المراجعة أنَّ الكلية تتبع سياسة التوظيف الخاصة بجامعة البحرين، والتي تقوم على أساس تلبية حاجات البرنامج من توظيف أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءة والاختصاص. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ آلية توظيف أعضاء هيئة التدريس تشتمل على مجموعة من الإجراءات، تبدأ بتحديدِ القسمِ احتياجاتِه من أعضاء هيئة التدريس والتخصصات المطلوبة، ثم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة. وتوضح لائحة أعضاء هيئة التدريس، الشروط الواجب توفرها فيمن يُعَيَّنُ عضو هيئة تدريس في الجامعة. وتبدأ إجراءات التوظيف من لجنة التوظيف بالقسم، وانتهاء بمجلس الجامعة، وإحالة الموصى بتوظيفهم إلى جهاز الخدمة المدنية لاتمام إجراءات تعيينهم. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – عدم وجود عدد كافٍ من أعضاء الهيئة الأكاديمية بدرجة أستاذ، أو أستاذ مشارك قادرين على التدريس باللغة الإنجليزية، حيث إنَّ الموجودين في الكلية في العام الأكاديمي 2020–2021، يبلغ عددهم اثنيْن فقط، وقد ورد في تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، ما يؤكد هذه الملاحظة. واتَّضح أيضًا للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ هناك صعوبةً في استقطاب أعضاء هيئة تدريس في تخصصاتٍ معينةٍ منها القانون الدولي العام والقانون التجاري باللغة الإنجليزية. ولذا، توصي لجنة المراجعة الكلية باتخاذ الإجراءات المناسبة لحل مشكلة استقطاب أعضاء هيئة التدريس القادرين على التدريس باللغة الإنجليزية، وخصوصًا درجة

أستاذ أو أستاذ مشارك، لما لذلك من تأثير على جودة التدريس، والإشراف الأكاديمي على أطروحات برنامج الدكتوراه.

- تبدي لجنةُ المراجعة رضاها عن عملية تهيئة أعضاء هيئة التدريس الجدد، والتي تمت الإشارة إليها في تقرير التقييم الذاتي، حيث يتمُّ تنظيم ورش التهيئة من قِبَلِ وحدة التميز في الجامعة بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما يوجد برنامج تهيئة آخر يُنَظَّمُ من قِبَلِ مكتب نائب الرئيس للبرامج الأكاديمية؛ بهدف تعريف أعضاء هيئة التدريس الجدد بسياسات التعليم والتعلم، ونظام الترقيات وتطوير المهارات، ودورهم في متطلبات الجودة. ومن خلال فحص لجنة المراجعة لنظام الترقيات الأكاديمية في جامعة البحرين، تبين وجود أسس واضحة وشفافة لترقية أعضاء هيئة التدريس. وقد تمَّ مؤخرًا ترقية أحد الأساتذة إلى درجة أستاذ مشارك. وقد ظهر للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – وجود إجراءات واضحة لتقييم الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال نظام تقييم أعضاء هيئة التدريس المُتَّبَع في الجامعة.

- اطلعت لجنة المراجعة على نظام البحث العلمي في جامعة البحرين، وتتيح عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي على موقعها الإلكتروني كافة المعلومات اللازمة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس؛ ممن يتقدَّمون بطلب دعم وتمويل لأبحاثهم. كما تبيّن – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ الكلية تحرص على التأكد من أنَّ الأبحاث العلمية لعضو هيئة التدريس تتوافق مع الخطة البحثية للكلية والجامعة، ويظهر ذلك في تفاصيل استمارة بحوث الخطة العلمية التي تبين عنوان البحث، والمشكلات التي يعالجها، والمدة المتوقعة لإنجازه. كما تقوم الكلية بإعداد تقرير الإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس؛ لضمان جودة الإبحاث العلمية، وانسجامها مع الخطة البحثية للجامعة.

- اتَّضح للجنة المراجعة أنَّ عضو هيئة التدريس بالقسم (أستاذ – أستاذ مشارك)، يتمُّ تكليفه بعبء تدريسي يصل إلى (12) ساعة معتمدة كحدٍّ أدنى، ويمكن – وفق اختيار عضو هيئة التدريس – أنْ يصلُ العبء التدريسي المُكَلَّف به كحدٍّ أقصى إلى (18) ساعة معتمدة. كما يشارك أعضاء هيئة التدريس بأنشطة الخدمة المجتمعية كالورش، والندوات، واللقاءات العلمية. ومن خلال اطلاع اللجنة على تقرير الإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق، تبين لها أنَّ مستوى الإنتاج البحثي متواضعٌ، وبالبحث عن أسباب ذلك، علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ أسباب محدودية الإنتاج البحثي يعود إلى إشراك أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من اللجان في

القسم، والكلية، والجامعة، وكذلك العبء التدريسي الكبير الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في الكلية، والذي يصل إلى (18) ساعة معتمدة في الفصل الواحد، وأيضا العبء الإشرافي على الأطروحات، والذي قد يصل إلى (9) أطروحات للأستاذ، و(4) أطروحات للأستاذ المشارك. ومن خلال فحص لجنة المراجعة لمستند تحليل نتائج استبانة قياس مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة الأكاديمية 2019–2020، تبيّن أنَّ من الملاحظات التي أوردها أعضاء هيئة التدريس مسألةَ إعادة النظر في الأعباء الأكاديمية والإدارية، وتوزيع الجدول الدراسي بشكل يسمح لهم بمزيد من الوقت للبحث العلمي، ومزيد من المشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة. وعليه، توصي لجنةُ المراجعة الكلية بالنظر في مراجعة العبء التدريسي والإشرافي لأعضاء هيئة التدريس، وتقليل عدد اللجان التي يشاركون فيها؛ لإتاحة الوقت لزيادة إنتاجيتهم من البحث العلمي، وأنشطة خدمة المجتمع.

- لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الجامعة تراعي احتياجات المرأة الموظفة – في ظل توجيهات عليا، وخلال جائحة كورونا – حيث تم إعفاء الأم الموظفة من الحضور إلى مقر العمل، والاكتفاء بمباشرة عملها من المنزل كما أنَّ الكلية تضمُّ عددًا من النساء الحاصلات على درجة الدكتوراه، حيث إنَّه ليس هناك أيُّ فروق في تعيين الأساتذة سواء أكانوا رجالًا أم نساءَ. بالإضافة إلى أنَّ اللوائح في الجامعة، تضمن حق المرأة في الحصول على إجازة وضع، كما يحق للأم التي أنجبت حديثًا الحصول على ساعتين يوميًّا إجازة للرضاعة الطبيعية. وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يحق للموظفة المسلمة التي يتوفى زوجها الحصول على إجازة (عدة الوفاة). وهذه الممارسات تتوافق مع اللوائح الوطنية، والممارسات الدولية بهذا الخصوص.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ عددَ أعضاء هيئة التدريس القائمين على تقديم البرنامج بدرجة أستاذ ثلاثةٌ، واثنان بدرجة أستاذ مشارك، ويعملون بدوام كلي. أمَّا التخصصات الأخرى، فيوجد ثلاثة أعضاء هيئة تدريس في تخصص القانون المدني، وعضوان في تخصص القانون التجاري، وعضو واحد في كل من تخصص قانون المرافعات المدنية والتجارية، والتحكيم، والقانون الدولي الخاص. أمَّا مقرر الشريعة الإسلامية LAW744؛ فيتمُّ الاستعانة بمجموعة من أعضاء هيئة التدريس من قسم الشريعة الإسلامية في كلية الآداب لتدريسه. ومن خلال اطلاع لجنة المراجعة على بيانات أعضاء هيئة التدريس الوارد في تقرير التقييم الذاتي، فقد تبين لها أنَّ أعضاء هيئة التدريس الموجودين في البرنامج يتمتعون بمؤهلات أكاديمية متخصصة، وخبرة مهنية

مناسبة؛ تؤهلهم لتقديم المقررات التي يُكَلَّفُون بتدريسها. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – عدم وجود عدد كافٍ من أعضاء الهيئة الأكاديمية بدرجة أستاذ، أو أستاذ مشارك، وقد تم إعطاء توصية بخصوص هذا الأمر في بداية المعيار.

- بعد اطلاع لجنة المراجعة على تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال المقابلات الافتراضية، تبين وجود ترتيبات وسياسات وإجراءات فعالة وملائمة للوقوف على احتياجات التطوير المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس في الكلية، وتتمثل هذه الترتيبات أو الإجراءات في الدورات والورش التدريبية، والمؤتمرات العلمية، التي يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس فيها، حيث يتم متابعتها وتنظيمها وفقًا للخطط التي يتم وضعها من قِبَلِ وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة UTEL، ومكتب التدريب المهني في الجامعة كما يقوم القسم بتوفير الدعم بهذا الخصوص من خلال الاستفادة من نتائج تقييم أعضاء هيئة التدريس، وتقييم المقررات؛ لقياس مدى فاعليتها ومناسبتها لاحتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في الكلية. كما تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ جميع أعضاء هيئة التدريس قد شاركوا في الورش التدريبية التي عُقِدَتْ؛ لتعزيز استخدام منصات التعلم الإلكتروني خلال جائحة كورونا.

- لم تتم الإشارة بشكل مباشر في تقرير التقييم الذاتي إلى موضوع تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بالإشراف على رسائل البحث العلمي للطلبة من خلال برامج التطوير المهني. كما أن المقابلات الافتراضية مع الأساتذة أوضحت أنَّ هذا النوع من التدريب غير متوفر حاليًا في الجامعة. إلا أنَّ الأدلة المرفقة تضمنت ورشة واحدة عن الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، ومسئوليات المشرف. وعليه، تنصح لجنة المراجعة الكلية بتوفير فرص أكثر لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بالإشراف على رسائل البحث العلمي للطلبة.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، ومن خلال فحص تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة المقدمة– أنَّ الكلية تسعى إلى وضع الخطط، وتهيئة الظروف الملائمة لاستبقاء أعضاء هيئة التدريس القائمين على البرنامج، حيث يُلَاحظُ أنَّ عددَ منْ يغادرون الكلية اختياريًّا منخفضٌ خلال الأعوام الماضية. وهذا ما يبدو جليًّا من خلال تحليل نتائج استبانة قياس مستوى رضا أعضاء الهيئة الأكاديمية في كلية الحقوق 2020–2019، المعد من قِبَلِ مكتب ضمان الجودة بالكلية، والتي شارك فيها (25) عضوًا من أصل (40) عضو هيئة تدريس في الكلية، حيث أبدى

(92%) من الأعضاء الذين أجروا الاستبانة رغبتهم في الاستمرار بالعمل في الكلية. وقد تأكد للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ ارتفاع نسبة الاستبقاء لأعضاء هيئة التدريس يرجع إلى أنَّ الجامعة تعدُّ المكان الملائم لتطوير إمكانيات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم المهنية. علاوة على ذلك، فإنَّ لأعضاء هيئة التدريس الحق في الحصول على الدعم والتمويل اللازم لإجراء البحوث العلمية.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة إلى أنَّ القاعات والفصول الدراسية كافية من حيث العدد والمساحة بالنسبة للطلبة، وهي مجهزة تجهيزًا مناسبًا. ويعدُّ مبنى كلية الحقوق من المباني المزودة بجميع الموارد والتسهيلات المناسبة لطبيعة البرنامج، حيث إنَّ هناك قاعتين عبارة عن محاكم صورية للتدريب العملي. ويوجد في المبنى (16) قاعة دراسية مخصصة للمحاضرات، وتبلغ مساحة القاعة (56.6) مترًا مربعًا، كما تحتوي على جهاز حاسب آلي لعضو هيئة التدريس مزود بالإنترنت، كما تحتوي القاعة جهاز عرض علويًّا؛ يتمُّ استخدامه للعروض التقديمية، والمواد الرقمية، كما يوجد فيها أيضًا لوحة بيضاء (سبورة) يستخدمها عضو هيئة التدريس عند الشرح. وقد راعت الكلية احتياجات الطلبة من ذوي الهمم، حيث إنَّ مداخلها وممراتها مهيأة بالشكل الذي يخدم إمكانية دخولهم إلى الكلية، وتنقلهم فيها بكل سهولة ويسر، كما أنَّ مبنى الكلية مزود بمصعد كهربائي يسهل عملية الانتقال إلى طابقها العلوي.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة، إلى توفر مختبر يحتوي على موارد الحوسبة اللازمة، والتي يحتاجها طلبة البرنامج، وهو مزود بعدد (15) جهاز حاسب آلي متصلًا بشبكة الإنترنت الخاصة بالكلية، وبأنظمة تشغيل حديثة. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – بوجود موقع إلكتروني (نظام إدارة معلومات الطالب SIS)، وبوابة إلكترونية للجامعة. وتوفر الجامعة لكل

طالب حسابَ بريد إلكترونيًّا؛ يتم استخدامه لأغراض التواصل الرسمي، كالدخول إلى صندوق البريد الإلكتروني والولوج لحسابه، حيث يُمَكِّنه ذلك من طلب كافة أشكال الدعم، والعديد من الخدمات الأكاديمية، كما يستفيد جميع الطلبة والموظفين من حساب البريد الإلكتروني أيضًا في عملية الاتصال بالإنترنت عن طريق شبكة الإنترنت المجانية التي تغطي كافة أرجاء مبنى الكلية، والتي يوفرها مركز تقنية المعلومات بالجامعة، الأمر الذي أدى إلى تسهيل عملية الدراسة والبحث، لا سيما في ظل انتشار جائحة كورونا محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا، الأمر الذي استوجب اعتماد منصات التدريس الافتراضية المختلفة (بلاك بورد، التيمز)؛ لحماية صحة كل منتسبي المجتمع الجامعي والمحلي. وقد قام مركز التعلم الإلكتروني بتقديم حلول تقنية؛ للتواصل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من خلال الاتصال المرئي المباشر.

- لدى المكتبة مجموعة ضخمة ومتنوعة من المصادر المطبوعة والإلكترونية؛ لمساندة البرامج الأكاديمية والبحثية في الجامعة والمجتمع. إلا أنه على الرغم من إشارة تقرير التقييم الذاتي إلى وجود عدد مقبول من المراجع الأجنبية، فإنَّ اللجنة تعدُّها – نسبيًّا – غير كافية للدراسات العليا التي تتطلب وجود مراجع أجنبية حديثة. أيضًا لم يتبين اشتراك الكلية في قواعد بيانات خاصة بالدراسات القانونية. وبناء عليه، تنصح اللجنة الكليةَ بزيادة المراجع الأجنبية الحديثة، وتوصي الكلية بالعمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية لطلبة الدكتوراه، واعضاء هيئة التدريس.

- كما توفر المكتبة عددًا مناسبًا من المقاعد الدراسية، وأجهزة الحاسب الآلي المزودة بخدمة الإنترنت، بالإضافة إلى قواعد المعلومات، وقاعات دراسية تقدم خدماتها لكافة الطلبة، ويشمل ذلك الطلبة من ذوي الهمم. كما أنَّ المكتبة مستمرة في عملية تطوير خدماتها الإلكترونية بإدخال أجهزة الاستعارة الذاتية، وتوفير صورة لغلاف الكتاب، وصفحات المحتويات مع الملخص مباشرةً، من خلال الفهرس الإلكتروني للمكتبة. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية مع الطلبة، والأساتذة – أنَّ لبوابة المكتبة الإلكترونية دورًا كبيرًا في تزويدهم بالمراجع القانونية اللازمة لأداء الأطروحات والبحوث خلال جائحة كورونا عن طريق الهواتف المحمولة، وتوفير إمكانية الدخول إلى قواعد المعلومات ذات النص الكامل من داخل وخارج الجامعة.

- تشير الأدلة الداعمة، التي قامت لجنة المراجعة بمطالعتها إلى وجود آلية رسمية لصيانة الموارد والمرافق، حيث تتولى دائرة المباني والصيانة في الجامعة مهمة صيانة مبنى الكلية بما يتضمنه من مرافق، حيث تقوم الدائرة بصيانة دورية سنوية للمبنى وللمرافق التي يتكون منها. كما أنَّ هناك آليتين يتمُّ اتباعُهما في هذا الشأن: الأولى، وتتمثل في الصيانة الدورية، أما الأخرى، فتتمثل في قيام الكلية بطلب إجراء أعمال الصيانة عند الحاجة، حيث يتمُّ تقديم استمارة مخصصة لهذا الغرض (نموذج طلب صيانة)، توقع من عميد الكلية، وتتضمن شرحًا توضيحيًّا للخلل أو المشكلة محل طلب الصيانة.

- كما توجد بالكلية لجنة الأمن والسلامة والتي من مهامها التثبت من سلامة موارد ومرافق الكلية وفحص مدى كفاءتها وتحديد المواقع التي تستدعي الصيانة وتتولى إعداد طلبات الصيانة ومتابعة عملية تنفيذها مع دائرة المباني والصيانة.

- توجد في الكلية لجنة للأمن والسلامة، مكلفة بمتابعة الأحوال العامة لسلامة المرافق وسلامة مستخدميها، ويوجد فيها سبعة مخارج، بالإضافة إلى سبعة مخارج طوارئ، موزعة في كل أرجاء الكلية. وقبل جائحة كورونا أجرت الكليةُ على أرض الواقع تدريبًا على الإخلاء في حالات الطوارئ، كما يوجد في الجامعة مركزٌ صحيٌّ، يقدم خدمات صحية أولية، يستفيد منه الطلبة ومنتسبو الجامعة.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ الكلية تتقيد باشتراطات الصحة والسلامة المهنية عن طريق التعاون بين الإدارة العامة للدفاع المدني ووزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، وغيرها من الجهات ذات الصلة، والتي تتولى مهام الإشراف والتنفيذ حسب ما تقتضيه الحاجة؛ لضمان الصحة والسلامة المهنية. وقد اتخذت الجامعة مجموعة من الإجراءات الاحترازية لمكافحة وباء كوفيد-19، كأجراء الفحص العشوائي لمنتسبي الجامعة، وتطوير المركز الصحي، وإنشاء غرف العزل، بالإضافة إلى تعقيم وتنظيف الصفوف الدراسية، ومرافق الحرم الجامعي بشكل دوري مستمر، إلى جانب إعداد الملصقات، والمطبوعات، وتوزيع الكتيبات الإرشادية؛ للتوعية بطرائق مكافحة الفيروس والحيلولة دون انتشاره.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- تشير الأدلة الداعمة، إلى أنَّ جامعة البحرين تستخدم نظامًا مركزيًّا لإدارة المعلومات، وهو نظام إدارة معلومات الطالب (SIS)؛ لإدارة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالبرنامج. وقد تبيّن للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ النظام يشتمل على البيانات الشخصية والأكاديمية للطالب والمقررات المسجلة، وتسجيل الحضور للمقررات، والتقدم في الخطة الدراسية. علاوة على ذلك، يتم استخدام نظام (SIS) أيضًا لتقييم المقررات الدراسية، والموافقة على الدرجات، وتقديم طلبات التظلم على الدرجات، والإرشاد الأكاديمي. وهذه المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بتخصيص العبء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وجدولة المقررات، واتخاذ قرارات بخصوص المقررات التي سيتمُّ طرحُها، وفتح المزيد من الشعب مع الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة. وخلال جائحة كورونا، تم الاستفادة من التقارير الصادرة من نظام البلاك بورد واتخاذ قرارات لتنظيم ورش عمل تدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ الكلية تقوم بمتابعة سير العملية الأكاديمية من خلال تقارير المتابعة والاستبانات؛ لتسترشد بها في صناعة القرار، ويمكن التمثيل لذلك بمتابعة التعلم الإلكتروني عن بعد، كما ورد في نتيجة استبانة لجنة التحول الرقمي، واستبانة الطلبة للتعلم الإلكتروني في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2020–2021، وغيرها من الاستبانات، وتقارير عمادة القبول والتسجيل. وتستفيد الكلية من خلال القسم واللجان العاملة من التغذية الراجعة لهذه التقارير في إدراة موارد الكلية، وتنظيم الجداول الدراسية لأعضاء هيئة التدريس. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنه يمكن لرئيس القسم أن يقوم بتحديد قائمة الانتظار للطلبة الذين لم يتمكنوا من التسجيل في المقررات، واتخاذ القرار بفتح المزيد من الشعب مع الأخذ في الاعتبار توفر الأساتذة والموارد المتاحة. كما يمكن لكل من رئيس القسم، وممثل التسجيل في القسم، والعميد الحصول على معلومات حول التسجيل المبكر والموارد المتاحة والفصول الدراسية،

وعدد أعضاء هيئة التدريس، وعدد الطلبة المتوقع تخرجهم، وعدد المقررات التي سيتم طرحها/ إلغاء طرحها.

- اتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، وفحص المستندات الداعمة – وجود خطة لإدارة المخاطر؛ ينفذُها مركز تقنية المعلومات في حالة وقوع كوارث، أو أحداث طارئة. تتضمن الخطة وجود نسخ احتياطية إلكترونية، وإمكانية استعادة البيانات، حيث يتمُّ الاحتفاظ بالخوادم المستخدمة لنسخ البيانات الاحتياطية في مكان آمن داخل وخارج الحرم الجامعي. كما تضمن عمادة القبول والتسجيل أمان ودقة سجلات الطلبة وشهاداتهم، وتحتفظ بنسخ احتياطية بشكل منتظم. علاوة على ذلك، ولضمان دقة نتائج الطالب، يتمُّ اعتماد الدرجات من قبل رئيس القسم بعد مراجعتها مع أستاذ ومنسق المقرر. كما يوجد لدى الكلية نظامُ دعم احتياطي، ونظام حماية لتأمين سجلات الطلبة وبياناتهم، ونظام إدارة المعلومات، وقواعد بيانات القبول والتسجيل، كما يوجد نظام ولوج خاص لبيانات الطلبة مقرون باسم المستخدم والرقم السري الخاص بكل طالب؛ ضمانًا لخصوصية وحماية بياناته. وتقدر اللجنة إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قبل الجامعة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ قائمة الخريجين تصدر بعد عدد من الخطوات التي تمر عبر نظام إدارة معلومات الطالب (SIS)، ثم إلى الجهات ذات العلاقة للتحقق والتدقيق. ووفقًا لنموذج شهادة الدكتوراه في الفلسفة في القانون الخاص، الذي اطلعت علية اللجنة، فإنَّ محتويات الشهادة العلمية الممنوحة للطالب، والصادرة عن جامعة البحرين تتضمن اسم الجامعة، اسم الطالب، وإفادة باستيفاء متطلبات الدرجة العلمية من قبل الطالب، الدرجة العلمية الممنوحة، اسم الكلية والتخصص، تاريخ منح الدرجة، الختم الرسمي للجامعة، وتوقيع عميد الكلية ورئيس الجامعة. وفي نهاية الفصل الدراسي، تتحقق دائرة التسجيل من موضوع استيفاء الطالب لمتطلبات إكمال البرنامج، ثم يتم إرسال قائمة الخريجين المعتمدة إلى دائرة القبول؛ لتبدأ في إعداد الشهادات خلال الوقت المناسب، ثم تتم طباعة الشهادات، وتوقيعها، وختمها من قبل عميد الكلية ورئيس الجامعة.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- اتضح للجنة المراجعة – من خلال فحص الأدلة الداعمة– أنَّ الجامعة توفر مكتبة مركزية، ومكتبة في كلية الحقوق بما تحتويه من مصادر ومراجع مطبوعة وإلكترونية، كما وفرت سبل الدعم المختلفة، حيث وفرت للطالب دليلًا، يبين له كيفية البحث في المكتبة سواء أكان في الحرم الجامعي أم كان خارجه، فضلًا عن برامج الإرشاد المكتبي عن كيفية البحث في المكتبة، والدوريات، ومحركات البحث، وتوفير طاقم من الموظفين الفنيين؛ لتقديم الخدمات للطلبة، وقد علمت لجنة المراجعة أنَّ التوجيه الاجتماعي يتمُّ عن طريق دائرة التوجيه والإرشاد ممثلةً في شعبة التوجيه الاجتماعي. وخلال جائحة كورونا، تمَّ إنشاء تطبيق إلكتروني "استشر مرشدك النفسي والاجتماعي"؛ إذ يتمُّ تحميله على الهاتف، كما خُصِّصَ خطٌ ساخنٌ وبريد إلكتروني خاص؛ للتواصل مع الطلبة الذين يواجهون مشكلات تقنية لتلقي شكاوى الطالب سواء عن طريق المكالمات الهاتفية، أو عن طريق خدمة الـ (WhatsApp).

- يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة إلى وجود مكتب للإرشاد المهني، الذي يتكون من عدة شعب مثل شعبة التوجيه المهني، وشعبة العلاقات المهنية، وشعبة الترويج والتسويق. كما ينظم المكتب يوم المهن السنوي، ويوم المهن التخصصي، علمًا أنَّ الخدمات المقدمة يستفيد منها طالب البكالوريوس أكثر من طالب الدراسات العليا، وهذه الشعب المذكورة لها روابط على الموقع الإلكتروني للجامعة؛ يمكن للطلبة الرجوع إليها، والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، والأدلة الداعمة – أنَّ الكليةَ تنظم يومًا للتهيئة؛ يتم تعريف الطلبة فيه بنظام الدراسة والامتحانات الخاص بهذا البرنامج، وطبيعة المواد التي سيدرسونها، وإرشادهم والرد على استفساراتهم. وقد تبيّن للجنة المراجعة – من خلال فحص مستند الأنشطة التي نظمتها دائرة التوجيه والإرشاد بعمادة شؤون الطلبة للعام الأكاديمي 2020–2021، أنَّ ترتيبات التهيئة والإرشاد المقدمة، يستفيد منها جميع الطلبة بما فيها الطلبة المنقولون من مؤسسات أخرى. وقد تم مقابلة أحد هؤلاء الطلبة، والذي أشاد بدوره بالدعم والمساندة التي حصل عليها عند الانتقال للبرنامج. وفي ظل انتشار جائحة كورونا، ومنع الطلبة من دخول الحرم الجامعي، وضعت عمادة شؤون الطلبة استمارة على موقع الجامعة الإلكتروني؛ من أجل تلقي ملاحظات واستفسارات الطلبة.

- اتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية والأدلة الداعم– أنَّ منسق الدراسات العليا بالقسم يتولى – بالتعاون مع مدير الدراسات العليا بالكلية – عملية إرشاد الطلبة، والرد على استفساراتهم؛ للوصول إلى مخرجات التعلم المطلوبة، وتحقيق المستوى المطلوب في مواصفات الخريجين. ومن أجل مساعدة الطالب للوصول إلى المستوى المحدد في مواصفات الخريجين، وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج؛ يستمر تقديم الدعم الأكاديمي بعد إكمال الطالب للمقررات المطلوبة وتعيين مشرف أكاديمي لأطروحته، حيث يتولى المشرف إرشاده في كتابته للأطروحة، ومتابعة تقدمه، وضرورة توجيهه وتنبيهه في حالة تقصيره، كما نظم قسم القانون الخاص بالكلية مجموعة من الورش لطلبة الدراسات العليا المسجلين في مقرر الأطروحة حول موضوعات مختلفة مثل: خطوات كتابة البحث، ومصادره، وكيفية استخدام المكتبة الإلكترونية، ومهارات كتابة الأطروحة والنزاهة العلمية، ومهارات العروض، والتقديم والإلقاء.

- من خلال المقابلات الافتراضية والأدلة الداعمة، لاحظت لجنة المراجعة وجود ترتيبات مناسبة لمراعاة احتياجات المرأة، حيث تتضمن الساحة الخلفية لمبنى كلية الحقوق استراحة للطالبات وغرفة للصلاة. كما تتبنى كلية الحقوق مبدأ التكافؤ بين الجنسين، حيث إن عدد المقبولين من الذكور قريب من عدد الإناث المقبولات، كما تدعم الكلية ذوي الهمم من عدة نواحٍ كالمواصلات، ودورات المياه، والرعاية الصحية وغيرها. كما أنَّ هناك العديد من الأساتذة الإناث في القسم، كما تم ابتعاث عدد منهن من قبل جامعة البحرين؛ للحصول على درجة الدكتوراه. كذلك تمَّ تقديم دعم يتعلق بتسهيل التعلم، واستخدام منصات التعلم الإلكترونية لذوي الهمم خلال فترة جائحة كورونا.

- علمت لجنة المراجعة – استنادًا إلى نظام الدراسات العليا بجامعة البحرين وملاحقه – يكون الطالب في حالة إخفاق أكاديمي؛ إذا لم يكمل متطلبات أطروحته ضمن الحد الأقصى للمدة القانونية وهي (12) فصلًا دراسيًّا. كما يكون في حالة إخفاق أكاديمي إذا قل معدله التراكمي عن (3.0) من (4.0) في أي فصل دراسي، وفقًا للمادة: (41)، من نظام الدراسات العليا. ويتولى مدير برامج الدراسات العليا بالكلية – بالتعاون مع لجنتي الدراسات العليا بالقسم الخاص، والكلية – متابعة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا. كما اتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – وجود طلب تمديد المدة، يشرح فيه أسباب تأخر وتعثر الطالب، وبناء على تقرير مشرفه؛ يتم التمديد له، ومنحه فرصة أخرى للمواصلة. وفي حال الموافقة على التمديد، يتم منح الطالب مهلة فصلين دراسيين متتاليين؛ لتصحيح

وضعه، والتغلب على المشكلات الأكاديمية، بحيث يفصل الطالب إذا لم يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في نهاية الفصلين التاليين؛ لحصوله على الإنذار، وفقًا للمادة: (42) فقرة: (ج)، من نظام الدراسات العليا بجامعة البحرين.

- يتمُّ حاليًا مناقشة طرح مشروع برنامج دبلوم الدراسات العليا للطلبة المتعثرين الذين لم يستطيعوا إكمال كتابة الأطروحة، بل أنهوا فقط المقررات الدراسية، وقد انتهت المدة القصوى التي يقضيها الطالب في البرنامج أمام عمادة الدراسات العليا. ولجنة المراجعة تشجع عمادة الدراسات العليا على المضي قدمًا في هذا الاقتراح، حيث إنه يساعد الطلبة الذين لن يتمكنوا من إكمال كتابة الأطروحة – لظروفٍ قد تكون خارجة عن إرادتهم – للحصول على دبلوم الدراسات العليا.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمه، إلى وجود استبانات لتقييم الخدمات المقدمة للطلبة وتحسينها. وقد اتَّضح للجنة المراجعة أنَّ هذه الاستبانات تتطرق إلى تقييم الطلبة في فترة التدابير الاحترازية، واستبانة لاستطلاع الرأي حول الفعاليات التي نظمتها الكلية للعام الأكاديمي 2019–2020 .وقد أظهر تحليل الاستبانات أنَّ درجة رضا الطلبة عن تلك الإجراءات تتراوح بين الممتاز والجيد. كما تم استخدام نتائجها في تحسين الخدمات المقدمة للطلبة.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- يشتمل نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، على أساليب التقييم المتبعة، والتي تتوافق مع الممارسات الحديثة الجيدة فيما يتعلق بمستوى التقييمات وتلبية المعايير الأكاديمية للبرنامج، حيث يجري تقييم أداء الطلبة من خلال الاختبارات، والتكليفات، والواجبات، وإجراء البحوث والمشروعات وغيرها من طرائق تقييم التعلم. كما تضمنت سياسة التعليم والتعلم، ونظام ضمان الجودة، عدة آليات لضمان محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، حيث يتمُّ تحديد مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من مقررات البرنامج، كما يتمُّ ربط المخرجات التعليمية للمقرر بأساليب التدريس، وتحديد أدوات التقييم التي ستستخدم في التحقق من إنجازها، وهذا ما تضمنه فعلًا توصيف مقررات البرنامج. علاوة على ضرورة مراعاة ضوابط أسئلة الامتحانات، كأن تغطي الأسئلة كل مفردات المقرر، وأن تقيس جميع مخرجات التعلم، وأن تكون متنوعة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عينة من أسئلة بعض المقررات الدراسية الواردة في المستندات الداعمة، والتي اتَّضح منها عدم وجود العمق الكافي في بعضها، حيث إنها لا تتناسب مع مستوى برنامج الدكتواره في القانون الخاص؛ كونها أسئلة تقليدية لا تصلح لاختبار قدرات طالب الدكتوراه على التحليل، وإبداء الرأي، وإعمال التفكير المنطقي والنقدي. ولذا، فإن لجنة المراجعة توصي القسم بضرورة إصدار تعليمات للأساتذة الذين يدرسون طلبة الدكتوراه تطالبهم بالتأكد من وجود عمق كافٍ في أسئلة امتحانات المقررات الدراسية لاختبار قدرات طلبة الدكتوراه على التحليل، وإبداء الرأي، والتفكير المنطقي والنقدي، وأنَّ يتم مراقبة ذلك.

- يشتمل تقرير التقييم الذاتي، على آليات لتحديد مدى انسجام إنجازات الخريجين مع أهداف البرنامج، والمخرجات التعليمية المطلوبة، حيث تتم مراقبة مدى تحقق مخرجات التعلم للمقررات من خلال نموذج تقييم نتائج المقرر في نهاية الفصل الدراسي مباشرة بعد ظهور نتائج الطلبة المسجلين في المقرر، ويظهر ذلك مثلا في وثيقة تقييم مقرر القانون المدني Law 110، للفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2018–2019؛ إذ يؤدي تحقق هذه المخرجات إلى تحقق مخرجات البرنامج؛ نتيجة الربط المناسب بين الاثنتين. علاوة على ذلك، يتم استخدام استبانات للخريجين وأرباب الأعمال، وطلبة الدكتوراه؛ لتقوم بعد ذلك لجنة الجودة بقسم القانون الخاص بتحليلها، والتحقق من إنجاز المخرجات التعليمية للبرنامج، ومن ثمَّ تُعْرَض على مجلس القسم؛ لمناقشتها ووضع خطة التحسين.

- لدى الجامعة آليات لمتابعة تنفيذ عملية التقييم وتحسينها من خلال التدقيق على ملفات المقررات، التي تعدُّ من قبل الأساتذة؛ بهدف مراجعة وتطوير أساليب تقييم الطلبة بما يضمن تحقق مخرجات التعلم للبرنامج، ويقوم بهذه المهمة مكتب ضمان الجودة بالكلية، ولجنة الجودة بالقسم، ولجنة ضمان الجودة على مستوى الكلية، وفقًا لما جاء في الخطة التشغيلية للكلية، ووفقا لما جاء في محاضر الاجتماعات الواردة في المستند الداعم؛ للتأكد من استيفائها لكل العناصر اللازم توافرها في الملف. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذه الإجراءات التي تسهم في تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة في البرنامج، وعن الآليات المتبعة لتنفيذ عملية التقييم وتحسينها.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة والكلية لوائحُ تنظم موضوع النزاهة الأكاديمية بما فيها أخلاقيات إجراء الأبحاث العلمية، ومن ذلك نظام الدراسة والامتحانات، ونظام الدراسات العليا، ونظام مكافحة الانتحال الأكاديمي، كما يوجد لدى الجامعة برامج تستخدم للكشف عن السرقات العلمية، ويتم توظيفها لفحص الأطروحات العلمية؛ للتأكد من مراعاة أخلاقيات البحث العلمي، ومن ذلك برنامج SafeAssign، وبرنامج

Turnitin، وفقًا للمستند الداعم، وما ذكر في المقابلات الافتراضية. وهذه الإجراءات والسياسات منشورة ومعروفة للطلبة من خلال لائحة المخالفات المسلكية للطلبة، والدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذه السياسات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية.

- يشتمل نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي، على بيان مفهوم الانتحال الأكاديمي بأنواعه المختلفة، ويهدف للوقاية ومكافحة كافة حالاته. وتتمثل أساليب الوقاية بتعريف الطالب عند قبوله في الجامعة بمفهوم الانتحال الأكاديمي، وعواقبه، وتدريبه على تجنبه. كما حدد هذا النظام مسئوليات الجهات ذات العلاقة، كمكتب نائب الرئيس للدراسات العليا، وعمادة شؤون الطلبة، ولجنة المخالفات المسلكية في الكلية. ووفقًا لنظام الانتحال الأكاديمي يعدُّ الأستاذ المسئول الأول عن ضبط حالات الانتحال الأكاديمي في واجبات وأعمال الطلبة، ويقوم بتبليغ رئيس القسم للتعامل معها، ومن ثمَّ يقوم رئيس القسم بإحالة الطالب المخالف إلى مجلس الدراسات العليا. ووفقًا لنظام الدراسات العليا تطبق لائحة المخالفات المسلكية، على حالات الغش بما فيها حالات الانتحال الأكاديمي. وتحدد هذه الائحة الجزاءات التي يجوز توقيعها على الطالب؛ بسبب المخالفات الأكاديمية، ولا يمنع إيقاع الجزاء التأديبي على الطالب من إقامة الدعوى الجزائية إذا شكلت المخالفة جريمة يُعَاقِبُ عليها قانونُ العقوبات.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى اتخاذ كلية الحقوق إجراءات بخصوص الامتحانات عن بعد؛ بسبب جائحة كوفيد (19)، لمكافحة حالات الغش التقليدي أو الإلكتروني، والانتحال الأكاديمي، وذلك من خلال تحديد الإجراءات الوقائية التي يجب اتباعها، كاتباع طريقة معينة في وضع أسئلة الامتحان، إضافة الى تحديد الحالات التي يعدُّ فيها الطالب مرتكبًا لحالة غش كإغلاق الكاميرا، أو عدم التقيد بمكان الجلوس، وفقًا لمحضر اجتماع اللجنة المشكلة؛ بهدف مكافحة حالات الغش في التعلم عن بعد. وقد تضمنت المستندات الداعمة حالة توجيه إنذار نهائي لطالبة؛ لارتكابها مخالفة أكاديمية، وذلك من قبل لجنة المخالفات المسلكية في كلية الحقوق، وعلمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنه يتم التعامل مع أي مخالفات أكاديمية بشدة وصرامة، وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذه الإجراءات التي تضمنتها الأنظمة ذات الصلة، وعن التنظيم المُتَّبَع بهذا الخصوص، والإجراءات المتخذة.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- وفقًا لنظام اعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، ونظام الدراسة والامتحانات، ونظام الدراسات العليا، وسياسة التعليم والتعلم في جامعة البحرين؛ توجد إجراءات رسمية وملائمة للتدقيق الداخلي للتقييمات وآلية لاختيار المدققين الداخليين، فوفقًا لنظام مهام ومسئوليات اللجان الملحق بدليل الجودة، يصدر رئيس قسم القانون الخاص قرارًا بتسمية أعضاء هيئة التدريس؛ للقيام بعملية الاعتدال الداخلي السابق واللاحق، ويتولى مدققو الاعتدال الداخلي كتابة تقرير الاعتدال خلال أسبوع من تاريخ تسلمهم المستندات اللازمة من لجنة الجودة بالقسم، ومن ثم تسليمه إليها؛ ليتم وضعه في ملف المقرر، وبذلك تسهم عملية التقييم في مراجعة وتحسين المقررات الدراسية والبرنامج، وتضمن تنفيذ التقييمات والإنصاف في منح الدرجات وفقًا للمعايير الأكاديمية ذات العلاقة.

- علمت لجنة المراجعة من المقابلات الافتراضية، أنَّ الاعتدال الداخلي يتمُّ وفقًا لترتيب المقررات في الخطة الدراسية، بحيث تتم عملية الاعتدال الداخلي في كل فصل دراسي لمجموعة من المقررات لحين الانتهاء من جميع المقررات في الخطة الدراسية، ومن ثم يتم العودة لبداية الخطة الدراسية لإجراء الاعتدال الداخلي مرة أخرى. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أن الكلية تتبع آليات رسمية ومناسبة لتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي من خلال استمارات التقييم السابق واللاحق التي يتم استعمالها في عملية التدقيق. وقد علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنَّ لجنة الجودة في القسم تقوم بتحليل عملية التدقيق، وتضع خطة تحسين عند الحاجة وآلية تنفيذ توصيات اللجنة، وأنَّ الأستاذ الذي يقوم بالاعتدال الداخلي السابق هو الذي يتولى القيام بالاعتدال اللاحق للتأكد من التزام أستاذ المقرر الخاضع للاعتدال بالقيام بالتعديلات المطلوبة التي تم تبليغه بها عن طريق قسم القانون الخاص. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن الإجراءات والآليات المتبعة للتدقيق الداخلي، وما تؤدي إليه هذه العملية من مراجعة وتحسين للمقررات الدراسية والبرنامج، وتضمن التنفيذ المتسق للتقييمات والإنصاف في منح الدرجات وفقًا للمعايير الأكاديمية والمهنية ذات العلاقة، وتضمن فاعليته.

- وفقًا لنظام الدراسة والامتحانات، ونظام اعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، الذي يشتمل على إجراءات رسمية وملائمة؛ من أجل التدقيق الخارجي بهدف تحسين المقررات الدراسية، والبرنامج، ومراجعة التقييمات والإنصاف في منح الدرجات، ومن ثم يقومُ المدققُ الخارجيُّ بملء استمارة يوضح فيها رأيه في عناصر التقييم المتعددة، ومدى صحتها، ودقتها، وتوافقها مع المعايير الأكاديمية، ومدى رضاه عن عملية التقييم. وقد علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أن التدقيق الخارجي لم يطبق فعليًّا وفقًا للنظام؛ بسبب تخوفات من عدم المحافظة على سرية الامتحانات، وأنَّ المدققين الخارجيين الحاليين هم أعضاء من اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، ومديرو مكاتب ضمان الجودة في كليات أخرى، كما علمت أنَّ الكلية بصدد إنشاء تعاون مع جامعة أقليمية؛ للقيام بعملية الاعتدال الخارجي وفقًا للنظام، وقد قدمت الكلية المستند الداعم لهذه المبادرة. وعليه، تبدي لجنة المراجعة رضاها عما تضمنته الأنظمة فيما يتعلق بالاعتدال الخارجي، وإجراءاته، وتقييم مدى فاعليته. ولذا، توصي الكلية بتفعيل الاعتدال الخارجي وفقًا لنظام الجامعة من خلال إنشاء شراكات مع مؤسسات أكاديمية للتعاون في هذا المجال، وأن يكون المدققون الخارجيون متخصصين في الحقل القانوني، وذوي درجات أكاديمية أعلى كدرجة أستاذ أو أستاذ مشارك. كما توصي اللجنة بتطوير آلية مناسبة؛ للتأكد من فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج بمجرد الشروع في تطبيقه.

المؤشر 3.4: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- لدى البرنامج أهدافٌ تركز على البحث العلمي، وأهميته، وعلى الإبداع والابتكار لخدمة المجتمع، ولتحقيق هذه الأهداف، وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، يوجد في البرنامج مقرر حلقات البحث، ومقرر مناهج البحث، اللذين من خلالهما يدرسُ الطالبُ كل ما يتعلق بأساسيات البحث العلمي، وكيفية إجرائه عمليًّا باتباع الخطوات السليمة والمناسبة؛ لتحقيق مخرجات التعلم، بالإضافة إلى قيام الطالب بإعداد أطروحة الدكتوراه، والتي يطبق فيها كل ما تعلمه من أساسيات، وقواعد،

ومباديء البحث العلمي، وهذا بالتأكيد يسهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة في البرنامج التي تركز على مهارات البحث، والتحليل، والتقييم من الناحيتين النظرية، والعملية للتشريعات والأحكام القضائية، وآراء فقهاء القانون، وتعزيز القدرة على حل الإشكاليات القانونية المستحدثة والمعاصرة. كما تنظم كلية الحقوق ورش عمل للطلبة المسجلين في مقرر الأطروحة، حيث تركز على مهارات البحث العلمي ومناهجه؛ مما يساهم في تحقق مخرجات التعلم المرجوة من البرنامج. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن تحقق مخرجات التعلم للبرنامج من خلال أطروحة الدكتوراه، ودورها في هذا المجال.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ وثيقة نموذج خطة البحث المعتمدة من مجلس الجامعة، والتي تُوَقَّعُ من المشرف والطالب؛ لكي يتأكدَ علمهما، تشتمل على إيضاح لمسئولياتهما، حيث يتعينُ على المشرف مساعدة الطالب في كل مرحلة من مراحل إعداد الأطروحة، كما يجب عليه التأكد من استيفاء عمل الطالب للمعايير الأكاديمية اللازم توافرها في الأطروحة. وبالنسبة للطالب، فيجب عليه تكريس الوقت والطاقة اللازمين لكتابة الأطروحة، ويجب عليه الالتزام بالقواعد والإجراءات والمعايير المعمول بها في كل من البرنامج والجامعة. وقد تأكدت لجنة المراجعة من وجود تحديد واضح لأدوار ومسئوليات كل منهما؛ بالاطلاع على نموذج خطة البحث المذكورة، والتي تتضمنها، وتوقيع كليهما عليها لتوثيق علمهما بها. علاوة على ما تقدم، علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنَّ المشرف يتابع الطالب باستمرار ؛ للتأكد من التزامه، وتقييم إنجازاته، ويُعلم الطالب بمسئولياته، وضرورة وأهمية المتابعة مع مشرفه، وبيان ما أنجزه في أطروحته، سواء من خلال اللقاء المباشر، أو بالاتصال به. إلا أنه في ظل جائحة كورونا، استبدلت الحلقة النقاشية ليعرض الطلبة – من خلالها – خطط أطروحاتهم كتابةً على اثنين من المحكمين. وعليه، توصي لجنة المراجعة الكلية بإعادة النظر في اجراء/قرار إرسال مشروع الأطروحة مكتوبةً إلى المحكمين بدلا من عرضه خلال حلقة نقاشية، باعتبار أن التحول إلى التعلم الإلكتروني يتيح لطلبة البرنامج إجراء الحلقة النقاشية كما في الحالة الوجاهية، حيث إن المناقشة هي الخطوة الفعلية الأولى لطلبة البرنامج؛ للتأسيس والدفاع عن وجهة نظرهم التي تبنوها بعد القيام بمجهود بحثي منظم.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود متابعة منتظمة ومراجعة لمستوى تقدم الطلبة، ومستوى رضاهم عن عملية الإشراف، ومدى توفر المصادر لإجراء أبحاثهم، وذلك من خلال استمارة المتابعة، التي يتولى المشرف تعبئتها، ويحدد فيها هذه الأمور. وقد علمت لجنة المراجعة من المقابلات الافتراضية،

أنَّ المشرف يتابع الطالب باستمرار، ويقوم بتعبئة الاستمارة المذكورة فصليًّا، ورفعها للجنة الدراسات العليا بالقسم؛ لاتخاذ الإجراء اللازم وفقًا لحالة الطالب، حيث يتواصل منسق الدراسات العليا مع الطالب؛ لمتابعته ومناقشة أية إشكاليات تواجهه من حيث متابعة المشرف، والعقبات التي تحول دون إنجازه للأطروحة، ويتم إعلام الطالب بضرورة تحقيق الإنجاز في الأطروحة خلال المدة المحددة والمتابعة مع مشرفه.

- وضَّح نظام الدراسات العليا وما يتضمنه من ملاحق، إجراءات المناقشة والحكم على رسائل الدكتوراه بشكل مفصل، حيث تضمن كيفية تشكيل لجنة المناقشة، وتقارير صلاحية الرسالة للمناقشة سواء من المشرف، أو من الممتحن الداخلي، أو من الممتحن الخارجي، والشروط اللازم توافرها في المشرف وفي الممتحنين الداخلي والخارجي. واشتمل تقرير التقييم الذاتي، على عدة معايير تؤخذ في الاعتبار في عملية تقييم رسالة الدكتوراه، كآراء الباحث، ومدى وضوح شخصيته، وقيمة المراجع التي استخدمها، والنتائج والتوصيات التي خرج بها، وسلامة المنهج الذي اتبعه، ودفاعه خلال المناقشة. ويجب على المشرف أن يقدم تقريرًا يوضح نسبة الاقتباس الموجود في الأطروحة، وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من أطروحات الدكتوراه، وترى أنَّها جيدة جدًّا من حيث المستوى، والعمق، والتحليل، والمراجع المستخدمة، وظهور شخصية الباحث، والأمانة العلمية، كما اطلعت على قائمة تشتمل على عناوين الأطروحات التي أنجزت، والتي قيد الإنجاز. وترى أنَّها مناسبة لمستوى الدكتوراه، وتتعلق بالتشريعات البحرينية الحديثة، ومنها ما يواكب تطورات العصر. كما علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنَّ الأطروحات التي تم مناقشتها ذات مستوى مناسب، وتتوافر فيها الجودة والعمق اللازميْن من حيث التحليل والاستنتاج، والأصالة، واللغة والمراجع، إلا أنَّ تقرير صلاحية الأطروحة للمناقشة المُقَدَّم من المشرف، عبارة عن استمارة تتضمن بيانات الطالب والأطروحة، ونبذةً مختصرة عن الرسالة، وإفادة بإنهاء الطالب لها، وأنه مستعد للمناقشة، حيث لا يقوم المشرف بكتابة تقرير مفصل عن مستوى الأطروحة كما هو متعارف عليه. لذلك توصي لجنة المراجعة الكلية بإبلاغ المشرف على الاطروحة بكتابة تقريرًا تفصيليًّا عن مدى صلاحية الأطروحة للمناقشة؛ يتضمن تحديد مستواها من حيث اللغة، والأصالة، والمراجع، والأمانة العلمية، والنتائج، والتوصيات، والتحليل، والاستنتاج وغيرها من معايير تقييم الأطروحات العلمية.

- علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنَّ لجنة الدراسات العليا في القسم، ولجنة الدراسات العليا في الكلية تتوليان متابعة ومراقبة تطبيق سياسات وإجراءات الأطروحة، وذلك من خلال استمارة المتابعة مع الطالب، وأنه لم يتم إجراء أية تحسينات على هذه الآلية؛ لأنها جيدة ولم تُصادف أية مشكلات تتعلق بذلك، كما علمت أنَّ المشكلة التي تواجه طلبة الدكتوراه هي التأخر في إعداد الأطروحة، ويرجع السبب في ذلك إلى الطلبة أنفسهم؛ كونهم غير متفرغين للدراسة، وأنَّ الكلية تقوم بدورها من خلال آليات التواصل الموجودة على تشجيع الطلبة، وحثهم على الانتهاء من إعداد الأطروحة، والتواصل مع المشرف. وكما ذكر سابقًا في الفقرة: (2.5) بأن لجنة المراجعة تشجع عمادة الدراسات العليا على المضي قُدُمًا في طرح مشروع برنامج دبلوم الدراسات العليا للطلبة الذين لن يستطيعوا إكمال كتابة الأطروحة، حيث إنه سيساعدُ الطلبةَ – الذين لن يتمكنوا من إكمال كتابة الأطروحة؛ لظروفٍ قد تكون خارجةً عن إرادتهم – على الحصول على دبلوم الدراسات العليا.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- ورد في تقرير التقييم الذاتي، إشادة بمستوى إنجازات الطلبة، وترى لجنة المراجعة أن نماذج أطروحات الدكتوراه، التي اطلعت عليها جيدة جدا من حيث المستوى، والعمق، والتحليل. كما أنَّ هناك تقييمًا محددًا بالنسبة لمخرجات التعلم للمقررات وللبرنامج، يستوجب فحص أعمال الطلبة في مختلف مراحل الدراسة في البرنامج، وتتولى إدارة الكلية هذه المهمة من خلال عمل اللجان في القسم والكلية، وبالاطلاع على نماذج من الامتحانات وأعمال الطلبة، اتضح للجنة أيضًا أنَّ مستوى إنجازاتهم يعدُّ مناسبًا، كما تعكس البحوث قدرة على الإبداع والابتكار، إلا أنَّ أسئلة بعض الامتحانات لا تتناسب مع مستوى الدكتوراه، كما أشارت اللجنة إلى ذلك في المؤشر: 3.1.

- بالاطلاع على المستند الداعم، الذي يتضمن عدد الخريجين من برنامج الدكتوراه من بداية طرح البرنامج وتقديراتهم، يتضح للجنة المراجعة أنَّ غالبية الطلبة حاصلين على تقدير: (A)، وعددهم خمسة، واثنان حاصلان على تقدير: (–A)، واثنان على تقدير: (B)، الأمر الذي يتضح منه وجود

تضخم في منح الدرجات العالية، وبناء على ما ذكر تبدي لجنة المراجعة تحفظها عن منح الطلبة تقديرات عالية، وتدعو إلى تنفيذ التوصية المذكورة في المؤشر: 3.1.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى جدول إحصاءات الطلبة في الكلية خلال السنوات الخمس الماضية، والذي يتضح منه أن عدد الطلبة المقبولين يتراوح بين اثنين إلى ثمانية طلاب في كل عام أكاديمي، في حين أنَّ نسبة عدد الذين تخرجوا مقارنةً مع عدد المقبولين تعدُّ متفاوتة، حيث بلغ عدد الخريجين في العام الأكاديمي 2016–2017، طالبًا واحدًا، وعدد المقبولين ثلاثة، وفي العام الأكاديمي 2017–2018، بلغ عدد الخريجين طالبين، وعدد المقبولين ستة، وفي العام الأكاديمي 2018–2019، لم يتخرج أيُّ طالب، وكان عدد المقبولين ثمانية، وفي العام الأكاديمي 2019–2020، لم يتخرج أيُّ طالب، وكان عدد المقبولين طالبين فقط؛ مما يشير إلى عدم وجود اتساق بين نسبة الطلبة المقبولين ونسبة الخريجين، ويرجع ذلك – وفقًا لما ورد من تبرير في تقرير التقييم الذاتي، وما ذكر في المقابلات الافتراضية – إلى أن معظم الطلبة يقضون فترات طويلة في كتابة الأطروحة؛ مما ينعكس على معدل عدد الخريجين في العام الأكاديمي. وفيما يتعلق بعدد الطلبة المتسربين من البرنامج سواء بسبب الفصل أو الانسحاب منه، يتبين من جدول الإحصاءات، أنَّ عددهم قليلٌ جدًّا؛ إذ يتراوح بين طالب أو طالبين في كل عام أكاديمي، خلال الأعوام الخمسة الماضية. وبمقارنة هذه النسب لبرنامج الدكتوراه في القانون الخاص مع برامج الدراسات العليا الأخرى يتضح وجود تقارب ظاهر، سواء في مقارنة نسب الطلبة المقبولين في البرنامج، ونسب الخريجين فيه، أو فيما يتعلق بنسبة استبقاء الطلبة ومدة الدراسة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذه النسب التي تجدها تؤثر إيجابيًّا على جودة البرنامج، وتحقق مخرجات التعلم، حيث إن عدد الطلبة المقبولين سنويًّا مناسبٌ لذلك، وعدد الطلبة المتسربين قليلٌ؛ مما يدل على رضا الطلبة عن جودة التعليم والتعلم التي يتلقونها في البرنامج.

- جاء في تقرير التقييم الذاتي، أنَّ كلية الحقوق تقوم بشكل دوري بالتحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية، وذلك من خلال الاستفادة من البيانات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة ووجهات الخريجين، وذلك عن طريق إجراء استبانات لقياس مستوى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن البرنامج، وبيان أوجه القصور، ومواطن التحسين الممكنة. ووفقًا للمستند الداعم المقدم، والمتعلق بتقرير دراسة سوق العمل للعام الأكاديمي 2020–2021، يتضح أنَّ (100%) من الخريجين توفرت لهم فرص توظيف، وأنَّ تقييمهم للمخرجات التعليمية للبرنامج يعدُّ ممتازًا بما يقارب (92%)، كما ظهر في الاستبانة أنَّ نسبةً

عاليةً من المشاركين (90%) أكدوا اكتسابهم عدة مهارات من البرنامج، كمهارات النقاش، والصياغة القانونية، وتبادل الآراء. أما بالنسبة لاستبانة رضا لجنة أرباب الأعمال والخريجين التي ورد تحليلها في المستند الداعم، يتضح وجود نسب عالية من الرضا عن مستوى البرنامج ومخرجاته التعليمية، وأهدافه، ومستوى خريجيه، والمهارات التي يكتسبونها منه، كما بلغت نسبة أرباب الأعمال المؤيدين لتشجيع الدراسة في جامعة البحرين (100%). وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ أربعة خريجين فيه قد تمَّ تعيينهم في الكلية؛ لما اكتسبوه من علم، وقدرة قانونية، ومهارات من خلال دراستهم فيه. علاوة على ذلك، فإنَّ (70%) من خريجي الدراسات العليا أكدوا جودة برامج الدراسات العليا، وأهميتها في تزويد المجتمع البحريني بخبرات قانونية متميزة.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ كلية الحقوق تطبق السياسات والأنظمة المعمول بها في جامعة البحرين، كدليل ضمان الجودة، وسياسة ضمان الجودة، وتعزيزها في الجامعة. كما تضمنت المستندات الداعمة إستراتيجية مركز ضمان الجودة والاعتماد للفترة من 2019 إلى 2023. وبالاطلاع على هذه المستندات الداعمة، يمكن القول أنَّها تشكلُ دليلًا متكاملًا يشكل إطارًا عامًّا للعمل في جامعة البحرين؛ إذ يحددُ أدوارَ جميع المعنيين في ضمان الجودة من عمداء، ورؤوساء الأقسام، واللجان المختلفة، حيثُ يحددُ دليل الجودة، سياسة مركز ضمان الجودة والاعتماد، والتي يمكن تلخيصها في العمل على تطوير الأداء الأكاديمي، والاستجابة لمتطلبات توفير خدمات تعليمية عالية المستوى. ويمكن الاطلاع على هذه السياسات من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بمركز ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي، والموقع الإلكتروني لجامعة البحرين، بحيث تتمكن جميع الاطراف ذات العلاقة من الاطلاع عليها. وقد استحدثت جامعة البحرين لجنةً تنفيذيةً للجودة والاعتماد الأكاديمي في أكتوبر 2020، تتولى مراجعة وتطوير الأنظمة والإجراءات.
- تتولى اللجنةُ التنفيذيةُ لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي – والتي تُمَثَّلُ فيها جميعُ الكليات – مسئوليةَ إدارة ضمان الجودة على مستوى الجامعة. وبالنظر إلى نموذج من محاضر اجتماعات هذه اللجنة، نجد أنَّها تشرف على الأمور المتعلقة بمراجعات جودة البرامج، والمراجعات المؤسسية. كما أشار تقرير

التقييم الذاتي، إلى تشكيل اللجنة الاستشارية الأكاديمية للجودة المُشَكَّلَة بقرار من عميد الكلية؛ على مستوى الكلية لمراقبة أنشطة ضمان الجودة داخل الكلية، بالتعاون مع مدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية يقوم مع الأقسام الأكاديمية بتصميم الاستبانات المعنية بقياس مستوى الجودة في تحقق الأهداف والمخرجات، والارتباط بينهما، والتي تنسجم مع مستوى البرنامج واحتياجاته. كما أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى تشكيل لجان لضمان الجودة على مستوى الأقسام العلمية، وهي مسئولة – بشكلٍ أساسي – عن عمليات وإجراءات ضمان الجودة داخل القسم بما في ذلك التحسين المستمر. وبالاطلاع على نماذج من محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية لضمان الجودة على مستوى الجامعة، ومحاضر لجنة الجودة والاعتمادية في كلية الحقوق، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك نظامًا لإدارة ضمان الجودة يُطبق بشكل منظم على البرنامج من خلال اللجان على مستوى الجامعة ومستوى الكلية.

- تقوم اللجنة الأكاديمية الاستشارية لمكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، والمشكلة بقرار من عميدها، والتي شَكَّلَها من مدير مكتب ضمان الجودة، ورؤساء لجان ضمان الجودة على مستوى الأقسام العلمية، ورؤساء لجنة الاعتدال، ومنسق الدراسات العليا، بإعداد الخطة التشغيلية السنوية، والتي تحدد مجموعة من الإجراءات؛ لضمان التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات على مستوى الكلية والأقسام. وبالاطلاع على هذه الخطة، فإننا نجدها تحددُ المسئوليات والمهام المرتبطة بضمان الجودة، كما تحددُ التاريخَ المتوقعَ لبدء العمل، والتاريخ المتوقع لإنهائه، كما تحتوي الخطةُ التشغيليةُ على توضيح لمهام اللجان المختلفة، مثل مراجعة مخرجات البرنامج، وأهدافه التعليمية، وملفات المقررات. كما يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية بتصميم الاستبانات المختلفة، سواء المتعلقة بالهيئة الأكاديمية أو غير الأكاديمية، واستبانات أخرى للخريجين وأرباب الأعمال؛ للحصول على معلومات حول فاعلية البرنامج ومقرراته، ويقوم بعد ذلك مكتب ضمان الجودة بتحليل نتائج الاستبانات لدراستها وتحليلها، ومن ثم رفعها للجان ذات العلاقة؛ لاتخاذ إجراءات التطوير والتحسين. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن الآليات المتبعة لضمان تنفيذها، وذلك لوجود لجان متخصصة في مجال ضمان الجودة على مستوى الكلية وأقسامها، بالإضافة إلى اللجان الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، ولجنة المراجعة الداخلية لبرامج كلية الحقوق.

- قامت الكلية بتنظيم فعاليات لبناء القدرات والتوعية لجميع أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في مجال ضمان الجودة. كما أنَّ تعدد اللجان المتعلقة بضمان الجودة، وانخراط معظم أعضاء هيئة التدريس فيها، بالإضافة إلى وجود مكتب ضمان الجودة في الكلية يعززُ فَهْمَ أعضاء هيئة التدريس لضمان الجودة. ومن خلال المقابلات الافتراضية، اتَّضح للجنة المراجعة أنَّ لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين الفهمَ المتعلقَ بضمان الجودة، وأنَّهم على معرفة بأدوارهم في ضمان تحقيقها.

- تتم مراقبة نظام إدارة ضمان الجودة في القسم من خلال مراقبة تنفيذ الخطة التشغيلية، بالإضافة للمراجعة الداخلية للكلية، التي تتم بناء على خطة تعد من قبل اللجنة التنفيذية لضمان الجودة على مستوى الجامعة، وتعملُ هذه اللجنة على مراجعة شاملة للبرنامج، حيث تقوم بإجراء المقابلات مع عميد الكلية، ورؤساء الأقسام العلمية، وأعضاء اللجان على مستوى الكلية، وبعد ذلك تقوم بوضع تقرير تفصيلي يتضمن نقاط التحسين الممكنة بخصوص بعض المعايير كمخرجات التعلم، ومحتوى المنهج الدراسي، التعليم والتعلم، التقييم، إنجازات الطلبة، إنجازات الخريجين، إدارة الجودة، وإدارة البرنامج. وقد ثبت للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ هناك نظامًا فاعلًا لإدارة الجودة يتمُّ تقييمه وتحسينه من قبل الجهات ذات العلاقة.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- لدى الكلية هيكلٌ تنظيميٌ لإدارة البرنامج، من حيث وجود عميد يرتبط به كادر إداري، ورؤساء أقسام، ولجان، ومنسقين للدراسات العليا لبرامج الدراسات العليا. ووفقا لتقرير التقييم الذاتي يتكون هذا الهيكل من عميد يرتبط به كادر إداري يتكون من المساعد الإداري الذي يتولى الإشراف على كل من السكرتارية المخصصة لمكتب عميد الكلية، إلى جانب اشرافه على مختبر الحاسوب. كما ان هناك قسمين قسم القانون الخاص وقسم القانون العام، يرتبطان مباشرة مع العميد. وعلاوة على ذلك هناك مكتب ضمان الجودة في القسم ويتولى إدارته أحد أعضاء هيئة التدريس، ويمثل حلقة الوصل بين القسم ومكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالكلية، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة. أما مجلس الكلية فيعدُّ الجهة العليا في اتخاذ القرارات، ويتكون من عميد الكلية

رئيسًا، ورؤساء الأقسام، أو من يقوم بعملهم عند غيابهم، وأقدم عضو من هيئة التدريس في كل قسم، وثلاثة أعضاء؛ يعينهم مجلس أمناء الجامعة من خارجها؛ ممن لهم دراية بالمواد التي تدرس في الكلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ منسق الدراسات العليا يرأس لجنة الدراسات العليا المكونة من رؤساء لجان الدراسات العليا في الأقسام العلمية، وفقًا لنظام الدراسات العليا وملاحقه في جامعة البحرين. كما توجد لجنة أخرى على مستوى الكلية؛ يتم تشكيلها بناء على قرار من مجلس الكلية، وأخرى على مستوى قسم القانون الخاص يتولى تشكيلها مجلس القسم. ومن خلال المقابلات الافتراضية، وكما ذكر سابقًا في المؤشر: 2.5، فإنَّه يقوم أيضًا بدور المرشد الأكاديمي لطلبة الدكتوراه؛ مما يشكل عبئًا على تدريسه وتنسيقه بين برامج الماجستير والدكتوراه في القسم، ووجود منسق واحد للدراسات العليا لكلا القسمين من شأنه ان يؤثرُ على الوقت المعطى لكل قسم، وعلى جودة تقديم برامج الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه؛ ولذا، توصي لجنة المراجعة الكلية باستحداث منصب منسق لبرنامج الدكتوراه في القانون الخاص، بحيث يوجد منسق لكل برنامج دراسات عليا بدلاً من وجود منسق واحد لجميع برامج الدراسات العليا التي تُطرح في الكلية.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ إدارة البرنامج تتم وفق مبدأ المسئولية أمام الجهات الأعلى، حيث حدد نظام الدراسات العليا مسئولية كل جهة من الجهات ذات العلاقة ببرامج الدراسات العليا، وقد تبين من خلال بعض محاضر لجنة الدراسات العليا قيامها بالمهام المُكَلَّفَة بها. إنَّ هذا التحديد الدقيق للاختصاصات يؤكد على وجود خطوط واضحة للمسئوليات، والارتباط فيما بينهما حيث يخضع عمل كل جهة لمراجعة الجهة الأعلى حيث تقوم لجنة الدراسات العليا على مستوى القسم بعرض أعمالها ومقترحاتها على مجلس قسم القانون الخاص، وبعد ذلك يتم عرض النتائج والمقترحات التي توصل اليها قسم القانون الخاص على مجلس الكلية ليتم عرضه لاحقا على عمادة الدراسات العليا. كما ينص نظام الدراسات العليا، على أنه يقع على عاتق منسق الدراسات العليا إعداد تقرير شامل عن سير برامج الدراسات العليا في الكلية في نهاية كل عام أكاديمي، ويتم عرضه على لجنة الدراسات العليا، ورفعه بعد ذلك إلى مجلسها. ويتضح مما سبق، وجود تواصل فاعل بين جميع الجهات ذات العلاقة تعتمد على مبدأ التدرج في اتخاذ القرار وصنعه. وترى اللجنة أن هذا التدرج يؤدي إلى اتخاذ القرار الصحيح والمناسب.

- لقد حدد نظام الدراسات العليا تحديدًا دقيقًا اختصاص كل لجنة من لجان الدراسات العليا على مستوى القسم والكلية، وكيفية وشروط تشكيلها، كما حدد اختصاصات منسق الدراسات العليا، وتبدي اللجنة رضاها عن هذا التحديد ووضوحه. ويجري إسناد المسئولية الأكاديمية على مختلف المستويات لمجلس القسم، ومجلس الكلية، ومجلس الدراسات العليا على مستوى الجامعة، ويتم ذلك من خلال اللجان المشكلة على مستوى قسم القانون الخاص، والتي يبلغ عددها عشر لجان، حيث تعرض هذه اللجان أعمالها على مجلس القسم، ومن ثمَّ يتخذ التوصية المناسبة بشأنها قبل عرضها على مجلس الكلية، والذي بدوره يحيل ما تم الاتفاق عليه إلى مجلس الدراسات العليا. وقد اتَّضَح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية مع كافة الأطراف على مستوى القسم، الكلية، والجامعة – وجود حدود واضحة للمسئولية الأكاديمية، وفهم دقيق للدور الذي يُنَاطُ بكل طرف.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن المبدأ المتبع في إدارة البرنامج يتم وفق مبدأ التعاون والمشاركة في صنع القرار وفق النظم واللوائح المعمول بها في الجامعة. كما يشير التقرير، إلى أن إدارة البرنامج تتم وفق مبدأ التواصل الفاعل بين الجهات المسئولة مع الحفاظ على استقلاليتها عند ممارسة مهامها. وكما ذكر سابقا، يوجد تدرج وتسلسل هرمي في إدارة البرنامج. ولقد أوضح تقرير التقييم الذاتي أنَّ البرنامجَ يدار وفق مبدأ الاجتماعات الدورية للجان ذات العلاقة (لجنة الدراسات العليا على مستوى القسم، قسم القانون الخاص، لجنة الدراسات العليا على مستوى الكلية، ومجلس الكلية)، وقد اطلعت لجنة المراجعة على العديد من محاضر هذه الاجتماعات، والتي توثق المناقشات والتوصيات التي تمت والقرارات المتخذة بشأنها؛ مما يعكس وجود قيادة مسئولة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، وجود عدة أنظمة ولوائح على مستوى الجامعة؛ لإجراء عملية التقييم الداخلي للبرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على دليل الجودة، ونظام طرح البرامج، والمقررات الأكاديمية وتطويرها، وسياسة ضمان الجودة، وهي الأطر القانونية التي تؤكد على تطوير البرامج

ومراجعتها سنويًّا ودوريًّا؛ لتحسين جودته. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، واستنادًا إلى سياسة وإجراءات مراجعة الجودة الداخلية– أنَّ اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، تقوم في بداية كل عام أكاديمي بإعداد واعتماد جدول زمني لخضوع البرنامج للمراجعة الداخلية، ثم يتولى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مع مدير مكتب ضمان الجودة في الكلية تشكيل لجنة المراجعة، حيث تعتمد ثلاثة معايير: البرنامج الأكاديمي، المعايير الأكاديمية للطلبة، وتقييم فاعلية إدارة الجودة. وبعدها يقوم القسم بتقديم جميع المستندات الداعمة للجنة المراجعة، وتقرير التقييم الذاتي الذي يتمُّ فيه جمع، وتحليل التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدكتوراه، والخريجين، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة مثل أرباب الأعمال؛ لقياس معدلات الرضا، وأداء البرنامج، وتقييم نتائج التعلم المطلوبة من البرنامج، والمقررات الدراسية. وبعدها تقوم لجنة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير المراجعة، وإرساله إلى عميد الكلية؛ للتأكد من دقة الحقائق، ثم إرسال النسخة النهائية من التقرير إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة. وعند استلام تعليق المركز على التقرير، يقوم القسم – وبالتعاون مع الكلية – بإعداد خطة التحسين والتطوير. ويقع على عاتق مدير مكتب ضمان الجودة بالكلية مراقبة تنفيذ خطة التحسين على مستوى الكلية أو القسم. وترى لجنة مراجعة أنَّ الإجراءات المتخذة من قبل الكلية، والقسم مناسبة لمتطلب التقييم الداخلي للبرنامج.

- من خلال المقابلات الافتراضية، علمت لجنة المراجعة أنَّ اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة في الكلية، ولجان الجودة في القسم، ومجلس القسم، تقوم جميعها بمتابعة التقدم المُحرز في تنفيذ الخطة التشغيلية للبرنامج، وذلك على مستواه ومستوى المقررات. وتتطرق الخطة التشغيلية للبرنامج إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بتطوير مخرجات تعلمه المطلوبة، ومخرجات المقررات وتطويرها، بما يتناسب مع المستجدات في حقل القانون الخاص. كما تبين من خلال المستندات أنَّ الكلية تقدم التغذية الراجعة للجهة التي اقترحت التحسينات.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ آخر مراجعة شاملة للبرنامج تمت في العام 2017، وفقًا لسياسة الجامعة للمراجعة الدورية، والتي تركز على عدة عناصر تدور حول فاعلية وحداثة أهداف البرنامج، ومخرجاته، ومخرجات المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات التعلم لدى الطلبة، ومدى فاعلية المنهج الدراسي، وأساليب التقييم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. ومن خلال المقابلات الافتراضية، والمستندات الداعمة، علمت لجنة المراجعة أنه قد تم مراجعة أهدافه، وحداثة مخرجاته، ومخرجات

المقررات الدراسية، وشروط القبول وحذف/ إضافة مقررات من قبل منتسبي القسم. وقد لاحظت لجنة المراجعة، أنَّ سياسة المراجعة الدورية للبرامج لم تحدد المدة الزمنية المطلوبة لإجرائها؛ والأمر متروك للأقسام لتحدد هذه المدة التي قد تكون كل أربع سنوات، أو كل خمس سنوات، أو عند تخرج أول دفعة فيه، في حال كان البرنامج مطروحًا لأول مرة. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي الجامعة بتحديد الفترة الزمنية لإجراء المراجعة الدورية، وتوثيق ذلك نظرًا لأهميتها، بحيث تتم بصورة منتظمة للبرنامج. كما تقترح لجنة المراجعة أنْ يتم التواصل بصورة رسمية مع أكاديمين متخصصين في القانون الخاص؛ للمشاركة في المراجعة الدورية للبرنامج؛ للاستفادة من تجارب وخبرات المؤسسات الأخرى؛ وإعلامهم بالمهام الموكلة إليهم بصورة رسمية.

- من المقابلات الافتراضية، علمت لجنة المراجعة أن المراجعة الدورية التي تمت في العام 2017، اعتمدت على عدة مصادر، منها: تقرير التقييم الذاتي، وخطط التحسين، والاستبانات التي يتم توزيعها على الأطراف ذات العلاقة، والتي تستهدف طلبة الدكتوراه، وأرباب الأعمال، والخريجين. ويتم متابعة وضمان تنفيذ المراجعة الدورية من خلال الخطة التشغيلية لكلية الحقوق، والتي تحدد تاريخ بدء تنفيذ المهمة، والجهة المسئولة عن تنفيذها، والوقت المتوقع لإنهائها. كما أوضح تقرير التقييم الذاتي، أن الآليات المعتمدة لمتابعة تنفيذ توصيات التقييم السنوي تستند إلى اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، واللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة في الكلية، ولجان الجودة، ومجلس القسم.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تتبع كلية الحقوق سياسة المقايسة المرجعية الخاصة بجامعة البحرين. وقد قام القسم بإجراء مقايسة مرجعية بين البرنامج ونظيره في جامعة إقليمية، من حيث عدد الساعات، ومحتوى الخطة الدراسية. كما أنَّ هناك مقايسة مرجعية بينه وبين برنامج الدكتوراه في القانون في جامعة عربية أخرى من حيث الأهداف التعليمية، وشروط القبول فيه. كما قامت أيضًا بإجراء مقايسة مرجعية مع معايير الجمعية

الأمريكية بخصوص أهدافه ومخرجاته. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن المقايسات المرجعية التي تمت؛ وذلك للسمعة الطيبة إقليميًّا ودوليًّا للجهات التي تمت المقايسة معها. وقد علمت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات – أنَّ هذه المقايسات تمت من خلال الاطلاع على المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات. لذا، توصي اللجنة القسم بالعمل على القيام بمقايسة مرجعية عن طريق التواصل المباشر مع هذه المؤسسات؛ لجعل المقايسة أكثر شمولا، وتغطي جميع عناصر برنامج الدكتوراه.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّه يتمُّ – بناءً على سياسة المقايسة المرجعية – استخدامُ نتائجها لاتخاذ القرارات في العديد من الجوانب، مثل هيكل البرنامج، ومحتوياته ومقرراته، حيث يقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية برفع نتائج المقايسة إلى عميدها، والذي يقوم بتحويلها إلى اللجان المختصة، حيث استخدمت نتائجها – على سبيل المثال – في تحديد المقررات الإجبارية، والمقررات الاختيارية لطلبة البرنامج.

- تقوم كلية الحقوق بإجراء عدد من الاستبانات بشكل دوري لجمع التعليقات من جميع الأطراف ذات العلاقة بالبرنامج، من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد اطلعت لجنة المراجعة على استبانة لاستطلاع رأي طلبة البرنامج عن الخدمات والبرامج التي تقدمها لهم الجامعة. وتشمل هذه الاستبانة عدة محاور أهمها: الخدمات وموارد التعلم، والمناهج والتدريس، وإجراءات القبول والتسجيل. كما يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بإجراء استبانة لأعضاء هيئة التدريس؛ بغرض الحصول على معلومات حول رضاهم عن التسهيلات، والخدمات، والدعم وسبل دعم التدريس، والبحث والتطوير المهني. كما أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام مركز ضمان الجودة – خلال الفصل الدراسي الثاني – من العام الأكاديمي 2019–2020، بعمل استبانة للطلبة، واستبانة أخرى لأعضاء هيئة التدريس؛ لتقييم تجربة التعلم الإلكتروني استجابةً للوضع الراهن بسبب جائحة كورونا. ومن بين المقترحات التي تم تنفيذها تقديم المحاضرات لمدة ساعة ونصف في يومين من كل أسبوع، بدلًا من ثلاثة أيام؛ لتتوافق مع احتياجات طلبة الدكتوراه والتزاماتهم الأخرى. كما يقوم مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية بإجراء وتوزيع استبانة أرباب الأعمال – كل عامين – لقياس كيفية تلبية الخريجين احتياجات سوق العمل، وكيفية تَكَيُّفِهِم مع بيئة العمل، ومدى اتقانهم للمهارات والمعارف اللازمة.

- يقوم مكتب ضمان الجودة بتحليل نتائج جميع الاستبانات، ومنْ ثمَّ رفعها للجان المختصة؛ لاتخاذ إجراءات التطوير والتحسين. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الكلية بإبلاغ الجهات ذات العلاقة بنتائجها من خلال الاجتماعات الرسمية التي تتم، أو من خلال التواصل مباشرة معهم، كما يحدث بين طلبة البرنامج والقسم. وقد أبدت جميع الجهات – التي تم مقابلتهم خلال المقابلات الافتراضية – رضاها عن الآلية المتبعة لتنفيذ مقترحاتهم، حيث يتم مناقشة جميع توصياتهم، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ثم إبلاغهم بها. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أنَّ طلبةَ البرنامج، واللجنةَ الاستشاريةَ لأرباب الأعمال والخريجين راضون عن التغييرات التي تتم بناءً على التغذية الراجعة التي يقدمونها.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود اللجنة الاستشارية لارباب الاعمال والخريجين وتقوم بأداء مهامها المحددة في دليل مهام ومسئوليات اللجان الملحق بدليل الجودة، والتي تشمل تقييم الأهداف التعليمية، والمخرجات التعليمية المستهدفة، وبالتالي المشاركة في تصميم ومراجعة المقررات الدراسية، والمشاركة في تحسين وتطوير عملية طرح المقررات الدراسية، وتقديم مقترحات للتحسين داخل البرنامج، والحرص على ارتباطه بسوق العمل. ويرأس هذه اللجنة مدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، وتضم خبراء قانونيين من القطاع العام والقطاع الخاص، مثل المستشار القانوني للأمانة العامة لمجلس النواب، المدير التنفيذي للعمليات في غرفة البحرين لتسوية المنازعات، رئيس نيابة في النيابة العامة، مدير الشؤون القانونية والتدريب في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس قسم الشؤون القانونية في المجلس الأعلى لشؤون المرأة، وتضم اللجنة أيضًا عددًا من الخريجين العاملين في المجال القانوني، كوزارة الداخلية، وهيئة التشريع والرأي القانوني. وتقدم اللجنة مقترحاتها وتوصياتها في عدة مجالات، مثل شروط القبول في برامج الدراسات العليا، استعراض السوق المحلي، ومدى حاجته

لخريجي البرنامج، وتطوير المقررات. كما أنَّ هناك لجنة استشارية للطلبة، مكونة من الطلبة المسجلين حاليًا في البرنامج من مختلف المستويات؛ للاستئناس برأيهم في تطوير المقررات. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن تشكيل اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال، والخريجين، والوضوح والشفافية في تحديد اختصاصاتها، أو طريقة عملها.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ اجتماعات اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين تتمُّ بتنظيم من مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، حيث يتم تحديد أهداف وغايات الاجتماع، ويُعقد هذا الاجتماع بحضور مدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ عددًا من مقترحات وتوصيات اللجنة يتمُّ عرضها على عميد الكلية؛ ليقوم بعرضها على لجنة الإستراتيجية والأداء لمناقشتها، واتخاذ القرار المناسب بشأنها. كما تتم الاستفادة من آراء اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين من خلال الاسترشاد برأيهم عند تصميم وتوزيع استبانة أرباب الأعمال – كل عامين – لقياس مدى احتياجات سوق العمل، وكيفية تَكَيُّفِهِم مع بيئة العمل، ومدى تجهيزهم بالمهارات والمعارف اللازمة. وتقدر اللجنة الدور الفاعل للجنة الاستشارية في تطوير البرنامج، وتلبيته لاحتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.

- اطلعت لجنة المراجعة على تقرير دراسة سوق العمل في 2020–2021، الصادر عن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، حيث يتضمن التقرير استبانات متعددة تشمل أرباب الأعمال، والطلبة، والخريجين في محاولة استشراف سوق العمل البحريني واحتياجاته. ويمكن – من خلال هذا التقرير – أيضا فهم الدور الذي يؤديه البرنامج في سد حاجة السوق البحريني، من خلال استطلاع رأي الأطراف ذات العلاقة حول المخرجات التعليمية، وتقييم خريجي البرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على هذا التقرير، واتضح – من خلال تحليل استبانة طلبة برنامج الدكتوراه – أنَّ نسبة من وجد عمل منهم بلغت (100%)، وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ معظم طلبة برنامج الدكتوراه هم من الموظفين. أضف إلى ذلك يقوم مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية بمتابعة تصريحات الجهات الحكومية حول حاجة السوق البحريني لخريجي البرنامج مثل وزارة العدل والشؤون الإسلامية، وأيضا التقارير الحكومية المتعلقة بسوق العمل مثل التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وقد تبيّن للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنه في اجتماعات مجلس قسم القانون الخاص،

واجتماعات اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، يتم مناقشة نتائج وتوصيات دراسة سوق العمل التي أجراها مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالكلية، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها مستقبلا، حيث إنَّ الدراسة حديثة 2020–2021، كما ذكر سابقًا. وقد وجدت لجنة المراجعة أنَّ الدراسات التي أجريت تتعلق بكل البرامج الأكاديمية في الكلية، لذلك توصي لجنة المراجعة الكلية بإجراء دراسات رسمية منفصلة خاصة ببرنامج الدكتوراه في القانون الخاص؛ لدراسة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، واستشراف المستقبل؛ لضمان مواكبة البرنامج للعصر، والاحتياجات اللازمة لسوق العمل والمجتمع.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص المطروح بكلية الحقوق، والمقدم في جامعة البحرين، حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنة بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. الجهود التي بذلتها الكلية في التحول إلى التعلم عن بعد في برنامج الدكتوراه، سواء على مستوى الاستفادة من التوجيهات العامة التي دفعت بها الجامعة للتعامل مع الجائحة، أو على مستوى التطبيق الفعلي لهذه التوجيهات، ومن بينها أساليب التدريس في البرنامج.
2. نظام الدراسة القائم على تشجيع أسلوب التعليم التفاعلي العصري والبحث، سواء على مستوى المقررات التخصصية، أو من خلال متطلبات مقرر حلقات البحث والأطروحة.
3. إجراءات السلامة الإلكترونية المتَّبعة من قبل الجامعة.
4. الدور الفاعل اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين في تطوير البرنامج، وتلبيته لاحتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة البحرين:

1. إعادة النظر بمخرجات تعلم البرنامج الحالية ومراجعتها؛ لتعكس التخصص الدقيق للبرنامج، ولجعلها قابلة للقياس بدقة، ومتوائمة بشكل واضح مع المعايير الدولية ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.
2. التأكد من ربط كافة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومكونات الجانب البحثي في البرنامج مع مخرجات تعلُّمه المطلوبة؛ للتمكن من الحكم على توافقها.

3. تخفيض عدد ساعات البرنامج، لاسيما متطلبات الكلية الاستدراكية الإلزامية، بالإضافة إلى تخفيض ساعات مقرر الأطروحة، مع التركيز على الأداء البحثي للطالب من خلال المعالجة المعمقة لموضوع الأطروحة، وهو ما يؤهل الطالب في التخصص الدقيق.
4. مراجعة سياسة القبول بشكل منتظم، وتعديلها مع الأخذ في الاعتبار التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وعمل مقايسات مرجعية مع كليات متميزة إقليميًّا ودوليًّا؛ لديها برامج دكتوراه فلسفة في القانون الخاص.
5. اتخاذ الإجراءات المناسبة لحل مشكلة استقطاب أعضاء هيئة التدريس القادرين على التدريس باللغة الإنجليزية، وخصوصًا درجة أستاذ أو أستاذ مشارك، لما لذلك من تأثير على جودة التدريس، والإشراف الأكاديمي على أطروحات برنامج الدكتوراه.
6. النظر في مراجعة العبء التدريسي والإشرافي لأعضاء هيئة التدريس، وتقليل عدد اللجان التي يشاركون فيها؛ لإتاحة الوقت لزيادة إنتاجيتهم من البحث العلمي، وأنشطة خدمة المجتمع.
7. الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية لطلبة الدكتوراه، واعضاء هيئة التدريس.
8. إصدار تعليمات للأساتذة الذين يدرسون طلبة الدكتوراه تطالبهم بالتأكد من وجود عمق كافٍ في أسئلة امتحانات المقررات الدراسية لاختبار قدرات طلبة الدكتوراه على التحليل، وإبداء الرأي، والتفكير المنطقي والنقدي، وأنَّ يتم مراقبة ذلك.
9. تفعيل الاعتدال الخارجي وفقًا لنظام الجامعة من خلال إنشاء شراكات مع مؤسسات أكاديمية للتعاون في هذا المجال، وأن يكون المدققون الخارجيون متخصصين في الحقل القانوني، وذوي درجات أكاديمية أعلى كدرجة أستاذ أو أستاذ مشارك.
10. تطوير آلية مناسبة؛ للتأكد من فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج بمجرد الشروع في تطبيقه.
11. إعادة النظر في إجراء/قرار إرسال مشروع الأطروحة مكتوبةً إلى المحكمين بدلا من عرضه خلال حلقة نقاشية، باعتبار أن التحول إلى التعلم الإلكتروني يتيح لطلبة البرنامج إجراء الحلقة النقاشية كما

في الحالة الوجاهية، حيث إن المناقشة هي الخطوة الفعلية الأولى لطلبة البرنامج؛ للتأسيس والدفاع عن وجهة نظرهم التي تبنوها بعد القيام بمجهود بحثي منظم.

12. إبلاغ المشرف على الاطروحة بكتابة تقريرًا تفصيليًّا عن مدى صلاحية الأطروحة للمناقشة؛ يتضمن تحديد مستواها من حيث اللغة، والأصالة، والمراجع، والأمانة العلمية، والنتائج، والتوصيات، والتحليل، والاستنتاج وغيرها من معايير تقييم الأطروحات العلمية.
13. استحداث منصب منسق لبرنامج الدكتوراه في القانون الخاص، بحيث يوجد منسق لكل برنامج دراسات عليا بدلاً من وجود منسق واحد لجميع برامج الدراسات العليا التي تُطرح في الكلية.
14. تحديد الفترة الزمنية لإجراء المراجعة الدورية، وتوثيق ذلك نظرًا لأهميتها، بحيث تتم بصورة منتظمة للبرنامج.
15. القيام بمقايسة مرجعية عن طريق التواصل المباشر مع هذه المؤسسات؛ لجعل المقايسة أكثر شمولا، وتغطي جميع عناصر البرنامج.
16. إجراء دراسات رسمية منفصلة خاصة ببرنامج الدكتوراه في القانون الخاص؛ لدراسة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، واستشراف المستقبل؛ لضمان مواكبة البرنامج للعصر، والاحتياجات اللازمة لسوق العمل والمجتمع.